جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
- قالمـــــــــة -
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

أثر الانفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2001-2019)

إعداد الطالبين :
- عياد عدلان
- قدم هيثم

إشراف الدكتور :
د/ جدي عبد الحليم

السنة الجامعية:

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل

و أتقد بجزيل الشكروالامتنان وبشكل خاص إلى الأستاذ الدكتور

"جدي عبد الحليم "

على النصائح والمجهودات التي قدمها لي لإنجازهذا البحث

وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الأفاضل في جميع أطوار التكوين.

إهداء

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى اما بعد:

أهدي هذا البحث إلى:

الى من تحت أقدمها الجنة الى القلب الكبير النابض بالحنان الى أمي الغالية حفظها الله و أطال عمرها.

الى الرجولة الحقيقية الى من تربيت على يده الى ابي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته الذي لن يأتي مثله أبدا.

الى سندي في الحياة زوجتي الغالية أم أولادي و فلذات كبدي.

الى من بهم أشد ساعدي إخوتي الأعزاء وعلى رأسهم أختي الحبيبة حميدة. ووقوفها الدائم إلى جانبي.

إلى من نزلت منزلة الأم أم زوجتي .

أرجو ان يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله وان تكون فيه فائدة ونسأل الله تعالى ان يجعله نبراسا لكل طالب علم

عدلان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد:

اهدي هذا البحث لكل من عائلاتي الذين ساعدونا في إتمام البحث والى جميع افراد الاسرة التربوية في الجزائر عامة وفي جامعتنا خاصتا والي كل الذين ساهموا في إتمام هذا البحث

أرجو ان يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله وان تكون فيه فائدة ونسأل الله تعالى ان يجعله بنراسا لكن طال علم

هيثم

الملخص:

تعد مسألة التنمية الاقتصادية من اولويات اهتمامات دول العالم وبالأخص النامية منها باعتبارها الوسيلة للنهوض بالنظام الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف وقامت الجزائر بالعديد من التجارب التنموية من أجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعمل على ضمان مستوى حياة أفضل لإفراد المجتمع إذ أنه مع بداية الألفية الثالثة تبنت العديد من البرامج التنموية خلال فترة 2001-2019 ، حيث كانت نقطة الانطلاق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو مرورا بالبرنامج الخماسي للتنمية وصولا إلى برنامج توطيد النمو، وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهاته البرامج ب 531.7 مليار دولار الأمر الذي دفع إلى طرح الكثير من التساؤلات حول نجاعة هاته البرامج ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الكلمات الافتتاحية: التنمية الاقتصادية، الإنفاق الحكومي، البرامج التنموية في الجزائر

Abstract :

The issue of economic development is one of the priorties of the world's concerns , specially the developing countries , as the only means of promoting the economic system and emerging from underdevlopment , and algeria has undertaken many devlopmental experiences in order to drive economic and social development in order to ensure a better standard of life for members of society , with the beginning of the third millennium , many development programmes were adopted during the period 2001-2019 programme " , where the starting point of the economic recovery support programme and the supplementary growth support programme were through the five-years development programme to the growth consolidation programme , the financial envelope for these programmes is estimated at 531.7 billion dollars , which has led to many questions about the effectiveness of these programmes and their contribution to the archievement of thier contribution to the archievement of their objectives .

Key words: Economic development, goverment expending, development programme in algeria

Résume :

La question du développement économique est l'une des priorités des préoccupations des pays du monde, en particulier des pays en développement. C'est la seule façon d'améliorer le système économique et de sortir du cycle du sous-développement. L'Algérie a entrepris un certain nombre d'expériences de développement afin de stimuler le développement économique et social et d'assurer un meilleur niveau de vie aux membres de la société. Depuis le début du troisième millénaire, elle a adopté de nombreux programmes de développement au cours de la période 2001-2019. Il a été le point de départ du Programme d'appui à la relance économique et du Programme complémentaire d'appui à la croissance, à travers le Programme quinquennal de développement du Programme de consolidation de la croissance. L'enveloppe financière de ces programmes a été estimée à 531,7 milliards de dollars, ce qui a suscité de nombreuses questions sur l'efficacité de ces programmes et leur contribution à la réalisation de leurs objectifs.

Les mots clé : Développement économique, dépenses publiques, programmes de développement en Algérie.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الواجهة	
الشكروالتقدير	
الإهداء	
ملخص باللغة العربية	I
ملخص باللغة الانجليزية	II
ملخص باللغة الفرنسية	III
قائمة المحتويات	IV-VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الاختصارات	IX
مقدمة عامة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	3
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الإقتصادية	3
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الإقتصادية	6
المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقتصادية	7
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	11
المطلب الأول: نظرية المراحل التاريخية لروستو	11
المطلب الثاني: نظرية الدفعة القوية	13
المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن	15
المطلب الرابع: نظرية النمو الغير المتوازن	16
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	17
المطلب الأول: المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	21
المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية	26
المطلب الرابع: معوقات مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	28
ملخص الفصل	29
الفصل الثاني: الإنفاق الحكومي كإجراء لتمويل التنمية الاقتصادية	

مقدمة الفصل	32
المبحث الاول: الميزانية العامة	33
المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة	33
المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة	34
المطلب الثالث: مراحل اعداد الميزانية	39
المبحث الثاني: النفقات العامة	41
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة	41
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	43
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة	45
المبحث الثالث: الإيرادات العامة	48
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة	49
المطلب الثاني: قواعد تحصيل الإيرادات العامة	49
المطلب الثالث: أنواع الإيرادات العامة	50
ملخص الفصل	53
الفصل الثالث: البرامج التنموية في الجزائر 2001 - 2019	
مقدمة الفصل	55
المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	56
المطلب الأول: التعريف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه	56
المطلب الثاني: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبعض الإصلاحات	57
المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج	59
المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	60
المطلب الأول التعريف ببرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	60
المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	62
المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج	63
المبحث الثالث: البرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014	64
المطلب الأول التعريف بالبرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014	64
المطلب الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014	66
المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج	68
المبحث الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	69

المطلب الأول: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	69
المطلب الثاني مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	70
المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية ي ظل هذا البرنامج	71
ملخص الفصل	73
الخاتمة العامة	76-75
قائمة المصادروالمراجع	80-78

قائمة الجدول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	06
02	غايات أهداف التنمية الإنمائية للألفية	10
03	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	57
04	الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004	58
05	تطوربعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة2001-2004	59
06	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009	62
07	تطوربعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	63
08	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية2010-2014	66
09	تطوربعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة2010-2014	68
10	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة2015-2019	70
11	تطوربعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة2015-2016	71

قائمة الاشكال البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصادرتمويل التنمية الاقتصادية	25

قائمة المختصرات:

الاختصار	الشرح باللغة العربية	الشرح باللغة الأجنبية
I.M.F	صندوق النقد الدولي	**International Monetary Fund**
I.B.R.D	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	**International Bank for Reconstruction and Development**
I.D.A	المؤسسة الدولية للتنمية	**International Development Association**
I.F.C	مؤسسة التمويل الدولية	**International Finance Corporation**
M.I.G.A	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	**Multilateral Ivestment Guarantee Agency**
I.C.S.I.D	المركز الدولي لتسوية المنازعات الدولية	**International Center for Settlement of International Disputes**
G.A.A.T	الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية	**General Agreement on Trade and Customs Tariff.**
I.M.F	صندوق النقد الدولي	**International Monetary Fund**
I.B.R.D	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	**International Bank for Reconstruction and Development**
I.D.A	المؤسسة الدولية للتنمية	**International Development Association**
I.F.C	مؤسسة التمويل الدولية	**International Finance Corporation**
M.I.G.A	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	**Multilateral Ivestment Guarantee Agency**
I.C.S.I.D	المركز الدولي لتسوية المنازعات الدولية	**International Center for Settlement of International Disputes**
G.A.A.T	الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية	**General Agreement on Trade and Customs Tariff.**

مقدمة عامة

تمهيد

يشكل موضوع التنمية الاقتصادية القضية الأهم لدول العالم خاصة النامية منها نظرا لقلة الموارد والإمكانيات المتاحة وكثرة الاحتياجات للمجتمع، سوآءا أكانت احتياجات اقتصادية أو اجتماعية، لأجل ذلك أطلقت الدول العديد من البرامج والإستراتيجيات التنموية الاقتصادية، والتي تتماشى مع مواردها المتاحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعود بالفائدة على الدولة وعلى أفراد المجتمع بصفة خاصة، وتجدر الإشارة أنه وبعد أزمة الكساد العالمي 1929 تبنت الدول الفكر الكينيزي المبني على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية المبني على سياسة الإنفاق العام الذي يعد يعتبر أداة من أدوات الساسة المالية والتي هي جزء من الساسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس بدأت الدول تتبنى فكرة التوسع في الإنفاق من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو ومواكبة الدول المتقدمة.

والجزائر كغيرها من دول العالم خاضت العديد من التجارب التنموية منذ الاستقلال، ولقد صاحب هاته البرامج هزات اقتصادية عنيفة خاصة خلال تبنيها الفكر الاشتراكي في فترة التسعينيات، ناهيك عن عدم الاستقرار للأوضاع السياسية ودخولها في مرحلة مايسمى بالعشرية السوداء، لكن الأوضاع عرفت تحسنا وانفراجا خلال مرحلة الألفية الثالثة فكما هو معلوم أن الاقْتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، إذ أنه مع ارتفاع أسعار الذهب الأسود (البترول) ارتفاعا قياسي سمح للجزائر القيام بسياسة توسعية إنفاقية لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال، حيث ومنذ سنة 2001 قامت بإطلاق العديد من البرامج التنموية قصد التخلص من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها خلال تسعينيات القرن الماضي،وبغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد كان أول برنامج هو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتدت فترته من 2001 إلى غاية 2004،ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي اطلق عام 2005 إلى غاية 2009،مرورا بالبرنامج الخماسي للتنمية الذي كان من 2010 إلى 2014 وأخيرا برنامج توطيد النمو (2015-2019).

وكما هو معلوم فإن جل هاته البرامج تهدف إلى بناء اقتصاد وطني متنوع المداخيل والتقليل تدريجيا من الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

من خلال ما سبق يمكن لنا طرح الإشكالية التالية:

ماهو أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2001-2019؟

الإجابة على هذه الاشكالية يدفعنا غلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟
- ماهي نتائج البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2019)؟
- هل حققت البرامج التنموية الأهداف المرجوة منها والتي تتماشى مع حجم المبالغ المالية الضخمة المخصصة لها؟

1- فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن لنا طرح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
- هناك أثر للنفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية.
- حققت البرامج معدلات نمو ضعيفة مقارنة مع حجم الأغلفة المالية المخصصة لها.

2- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عرض لمختلف البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تحليل نتائج هاته البرامج ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة الأثر التي تخلفه سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال تحليل لنتائج التجارب التنموية المطبقة خلال الفترة 2001-2019.

4- منهج البحث:

استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي، أما الوصفي فقد استخدمناه خلال عرضنا للمفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والنمو ومختلف النظريات الاقتصادية أضف إلى ذلك تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة للدولة ومكوناتها سوآءا تعلق الأمر بالنفقات العامة والإيرادات العامة.

أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في تحليلنا للبرامج التنموية وذلك من خلال احصائيات وجداول وأشكال، من أجل الوصول إلى معرفة الأثر الذي خلفه الانفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

5- هيكلة البحث:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية حيث تم تخصيص المبحث الأول عموميات للتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض لبعض النظريات الاقتصادية في حين أن المبحث الثالث فقد عالجنا فيه مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تناولنا فيه بعض المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة، اما فيما يتعلق بالنفقات العامة ومختلف تقسيماتها فقد تم إدراجها في المبحث الثاني، وكذلك فعلنا مع الإيرادات العامة أين تم إدراجها في المبحث الثالث.

الفصل الثالث: عرضنا فيه مختلف البرامج التنموية مع التحليل لنتائجها، حيث تم تقسيم الفصل لأربع مباحث، كل مبحث أدرجنا فيه برنامج من البرامج السالفة الذكر في المقدمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

كان ولا زال موضوع التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل ومحل اهتمام وإحدى الرهانات الكبرى للدول النامية، كونها السبيل والمنفذ الوحيد لتحقيق التقدم و الخروج أو التخلص من أزمة التخلف، ولتحقيق ذلك فقد طبقت العديد من التجارب والبرامج بغية الوصول إلى ما تصبوا إليه -تحقيق تنمية شاملة وبالتالي مواكبة الدول المتقدمة.

وسوف نحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي , ما هي أبعاده التنمية الاقتصادية أضف إلى ذلك أهداف التنمية وهو ما سوف تتم معالجته في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فسوف نتعرض فيه إلى نظريات التنمية الاقتصادية. في حين سوف نناقش في المبحث الثالث أهم مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمصادر المحلية او الخارجية والمشاكل التي يتعرض لها التمويل بشقيه.

المبحث الاول: عموميات حول التنمية الاقتصادي

أن التنمية هي السبيل الوحيد للتخلص من أزمة التخلف، و تجدر الإشارة هنا أن الدارسين والباحثين الاقتصاديين يستخدمون مصطلحي التنمية والنمو للتعبير عن مفهوم واحد وهو الزيادة في الدخل القومي،غير أنه توجد اختلافات جوهرية بينهما،وسوف نحاول إعطاء تعاريف دقيقة لكل منهما من أجل التمييز بين المصطلحين،غير أنه هناك بعض الاقتصاديين من يرى أن منطق التفرقة بين الكلمتين ليس علميا بل هدفه هو التفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[1].

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي :economic growth

هناك العديد من التعاريف للنمو نذكر بعضها:

النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة في الإنتاج في المدى الطويل أي الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي او تطوير الاقتصادي بمنظور كمي بحت[2].

- النمو الاقتصادي هو زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.[3]
- النمو الاقتصادي هو نمو الناتج القومي الحقيقي، و يمكن أيضا أن نقول نمو الدخل القومي الحقيقي، لأننا نعرف أن الدخل القومي والناتج القومي متساويان حيث يعبران عن نفس الشيء.[4]
- كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي او اجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[5]

وعند التعمق في المفهوم يتعين التأكيد على ما يلي:

1) إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل القومي -معدل النمو السكاني

2) إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ومنه:

---

1 أ. معمري بن عيسى،"التنمية تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات وتحقيقها في الدول النامية "مجلة أبحاث، جامعة الاغواط، العدد خمسه أبريل 2018 ص55.

[2].عز الدين بوحبل "المؤسسات المالية الدولية وأشكالها لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التمويل الدولي 2010 ص 03

3- كامل العلوي كاظم الفتلاوي حسين لطيف كاظم الوبيدي مبادئ علم الاقتصاد دار الصفا عمان الأردن ط 2013 ص285

[4]. عبد الرحمن يسري" مقدمة في الاقتصاد" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2008 ص 395

[5] محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف علي عبد الوهاب التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ص 73

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

3) أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

بالإضافة الى ما سبق يتعين الاشارة الى ان النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل علي الفرد من الدخل أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعيتها ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع،كما أن النمو يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية: economic development

يمكن صياغة العديد من التعاريف والمفاهيم للتنمية الاقتصادية كما يلي:

- التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف الوصول إلى الوضع الأفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه[2]
- التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[3]
- التنمية الاقتصادية هي العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.[4]
- التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن،والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة،اضافة الى احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[5]

من خلال التعريفات السابقة يمكن لنا صياغة التعريف التالي للتنمية:

[1] عز الدين بوحبل المؤسسات المالية الدولية وأشكالها لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التمويل الدولي 2010 ص 03

[2] علي العطار للتنمية الاقتصادية والبشرية دار العلوم العربية بيروت 2005 ص83

[3] نعمة الله نجيب ابراهيم اسس علم الاقتصاد مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية طبعة 2000 ص 499

[4] عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في تنمية الدار الجامعية الإسكندرية طبعة 2003

[5] محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف علي عبد الوهاب "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ص 52

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الوطني الحقيقي وذلك عن طريق إحداث تغييرات عميقة وجذرية في هيكل الاقتصاد ككل (تغيرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية....), بغيت الدفع بالاقتصاد الوطني من دائرة التخلف إلى حالة التقدم.

الفرع الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية.

بعد تطرقنا لمفهوم مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تبين لنا أن التنمية اعمق وأوسع من النمو،فكلاهما كما ذكرنا يؤديان إلى الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي،غير أن التنمية إضافة الى ذلك تتطلب تغييرات جذرية وعميقة وجوهرية في البنيان الاقتصادي أو في هيكل الاقتصاد او النظام الاقتصادي ككل (بما يتضمنه من تغييرات اقتصادية سياسية اجتماعية...).

وبالتالي هناك اختلاف جوهري بين النمو والتنمية الاقتصادية، و يمكن لنا تلخيص أهم نقاط الاختلاف كما يلي:

- يركز النمو الاقتصادي على التغيرات الكمية أو الحجم من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، الاهتمام بالنوعية,على عكس التنمية التي تهتم بالكم والنوع أي أنها تركز على التغير الكمي والنوعي معا.
- التنمية الاقتصادية تعمل على التوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع (الطبقات الفقيرة) لتحسين مستوى معيشة الأفراد و محاربة الفقر، في حين أن النمو الاقتصادي لا يركز ولا يهتم بذلك، لذا نجد مثلا بعض الدول قد حققت معدلات نمو مرتفعة (زيادة عالية في الناتج المحلي) إلا انه لم يستفيد من هذه الزيادة كل أفراد المجتمع، وبالتالي لا يمكن القول أنها قد حققت تنمية.
- لا يحتاج النمو إلى تدخل الدولة وإنما يحدث تلقائيا في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة تضمن حدوث التغيير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة.[1]

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي،ولا يحدث إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار،ولكي يكون النمو الاقتصادي حقيقيا لابد أن يكون نمو مستمر ينجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية والتي تضمن الاستمرار والفاعلية لمدة أطول،أما التنمية الاقتصادية فهي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج ،وتغيير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، وبالتالي هي اجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكبر من الزيادة في نمو السكان ،لأن الزيادة في السكان من شأنها خفض الدخل الحقيقي وما له من آثار سلبية للمجتمع [2]

ويمكن تلخيص هاته الفروقات في الجدول التالي:

[1] مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2017/1986 ,أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2018 , ص 122

[2] المرجع نفسه، ص 123

جدول (01):جدول يوضح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- لايستوجب تغيير في هياكل الاقتصاد. - يركز على حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المجتمع (تغيرات كمية) دون الاهتمام بنوعية هذه السلع والخدمات (تغيرات نوعية). - يهتم النمو الاقتصادي بالزيادة في الدخل القومي دون التركيز على التوزيع العادل - للثروات أي يهتم فقط بالجانب الاقتصادي. - يحدث تلقائيا وآليا دون تدخل الدولة. - مرتبط بالدول المتقدمة. - تحقيق معدلا نمو مرتفعة ليست معيار للحكم على تطور الدولة	- يشترط تغييرات الجذرية في هيكل الاقتصاد ككل. - يركز على التغيرات الكمية والنوعية: أي على كم يحصل الفرد وعلى ماذا؟ - توزيع الزيادة في الدخل القومي على أفراد المجتمع ككل (توزيع عادل) كمحاربة الفقر والبطالة...الخ (جانب اجتماعي+ اقتصادي) - تتطلب تدخل الدولة من أجل وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالتنمية - تكون في الدول النامية - مؤشرات التنمية يمكن الاعتماد عليها للحكم على تطور الدولة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

بعد تعرضنا لمفهوم التنمية الاقتصادية اتضح أن هذا المفهوم يتضمن أبعاد متعددة تتمثل فيما يلي:

1. البعد الاقتصادي(المادي):

يستند هذا البعد على حقيقة ان التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب خصائص البلدان المتقدمة[1] . كما يتضمن هذا البعد التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، الذي يؤدي إلى تغيير هياكل الانتاج،إن عملية التصنيع تتطلب إحداث عوامل عديدة أهمها ثورة صناعية وتهيئة القاعدة الصناعية، أضف إلى ذلك ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي وخلق الأطر الملائمة والأحداث للتغيير في البنيان الاجتماعي[2].

2. البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية:

يتضمن هذا البعد محاربة الفقر وضمان التوزيع العادل للثروات من أجل تقليل الفوارق في الدخول، أضف إلى ذلك إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وبالتالي أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

[1] قنادره جميلة" الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2018 ص 48.

[2] مدحت القريشي "التنمية الاقتصادية "دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2017 ص131

3. البعد السياسي للتنمية:

ويتضمن التحرر من التنمية الاقتصادية للدول المستعمرة كون أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، فإذا كانت البلدان النامية تستعين بالمصادر والموارد الاجنبية و رأس المال والتكنولوجيا وجب عليها أن تكون مكملة لما تمتلكه من إمكانيات ذاتية.

4. البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي، وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي **WB** صندوق النقد الدولي**IMF** بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية**GAAT**، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافئوا.[1]

إن مساعي هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الاساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن[2]

5. البعد الحضاري للتنمية :

إن مفهوم التنمية كما تطرقنا اليه سابقا مفهوما واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي الى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، والتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[3]

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية:

أولا: الأهداف الأساسية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تتمحور في مجملها حول تحسين او رفع مستوى المعيشة هذه افراد المجتمع وزيادة دخولهم، غير أنه يصعب حصر أهداف معينة للتنمية الاقتصادية نظرا لاختلاف ظروف كل دولة سواء كانت ظروف اجتماعية او اقتصادية او سياسية، ويمكن حصر بعض الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والتي لابد أن تتوافر في البرامج التنموية للدول النامية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1. زيادة الدخل القومي الحقيقي:

يعتبر هذا الهدف الأولوية للدول النامية فمعظم هذه الدول تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.[4]

---

[1] قنادره جميلة مرجع سبق ذكره ص 49

[2] عز الدين بوحبل مرجع سبق ذكره ص 07

[3] مدحت القريشي مرجع سبق ذكره ص 134

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون "مذكرات التنمية والتخطيط" القاهرة كلية الادارة والاقتصاد الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2008 ص 68.

ان الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعادلة زيادة السكان وبإمكانيات الدولة المادية والفنية فكل ما كان هناك توفر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى زيادة في الدخل القومي[1].

2. رفع مستوى المعيشة

يعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها من خلال خططها التنموية، فمن غير الممكن تحقيق ضروريات الحياة المادية ورفع مستوى الصحة والتعليم والثقافة ما لم يكن هناك ارتفاع في مستوى معيشة السكان، التنمية الاقتصادية لا تهدف فقط إلى زيادة الدخل القومي فحسب، بل إلى رفع مستوى معيشة السكان ويتحقق ذلك عندما تكون نسبة الزيادة في الدخل الأكبر من نسبة زيادة السكان كما ذكرنا سابقا في المطلب الأول، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى نصيب الفرد من ثم انخفاض مستوى المعيشة[2].

3. تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، فالدول النامية تعاني من انخفاض الدخل القومي وبالتالي يؤدي ذلك حتما إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل، تعاني كذلك من إختلالات في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة بينما تعاني الأغلبية من الفقر والحرمان وتدني المستوى التعليمي والصحي، وتزداد هذه الظاهرة كلما كبر حجم السكان واتسعت حدود الدولة.

إن التفاوت في توزيع الدخول والثروات له آثار وخيمة تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت الى وضع الأفراد في طبقات، الأمر الذي يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية، فالأغنياء ينفقون أموالهم على السلع الكمالية، مما يؤدي إلى اتجاه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، هو الأمر الذي يؤدي الى الاستمرار العجز في ميزان المدفوعات و متاعب اقتصادية اخرى[3].

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي

إن من الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية كذلك هو التوسع في الهيكل الانتاجي او تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، والذي نقصد به عدم اعتماد الدولة على قطاع أو نشاط واحد من أجل زيادة الدخل القومي، وكنا قد ذكرنا سابقا أن التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لأجل ذلك وجب تنويع مصادر الدخل كون أن الاعتماد على قطاع واحد يجعل البلد عرضة الى خطر التقلبات الشديدة في الاسعار والإنتاج كما هو الحال في الجزائر، إذ تشكل الجباية البترولية 98% من مصادر الدخل القومي.

ان من أساليب التنوع الإنتاجي هو العمل على تطوير قطاع الصناعة خاصة، وذلك عن طريق تطوير الصناعة الموجودة أصلا، التي هي في طور النشاط أو خلق صناعات أخرى " تأسيس صناعة أخرى"، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة الدخل القومي ناهيك عن خلق مناصب شغل أخرى القضاء على البطالة، والتي هي من بين الأهداف الأسمى للتنمية الاقتصادية

[1] وليد الحيوشي "أسس التنمية الاقتصادية" دار جليس عمان 2008 ص4-5.

[2] كامل بكري" التنمية الاقتصادية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1986 ص 71

[3] خالد عياده نزال عليمات"انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 2015 ص 45.

ويمكن إضافة بعض الاهداف الاخرى للتنمية الاقتصادية نراها بعض الاقتصاديين والخبراء اهداف اساسية للتنمية الاقتصادية وتتمثل في:

أ. معالجة الفساد الإداري:

وذلك عن طريق سن قوانين وتشريعات تحارب الفساد الإداري والذي يؤثر سلبا على استقرار القطاعات الاقتصادية ويستغل ما به من موارد، كما تساهم هذه القوانين في التطوير الاقتصادي وتعزيز حركة التجارة والنمو الاقتصادي.

ب. توفير عنصر الحرية

ويقصد بالحرية تمكين الافراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية، وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وبالتالي قدرة الدولة على تقرير مصيرها.[1]

ثانيا: أهداف أخرى

والتي يصطلح عليها بالأهداف الانمائية للألفية إذ أنه في بداية الألفية اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة لوضع رؤية عامة لمكافحة الفقر في أبعاده الكثيرة، وقد ترجمت هذه الرؤية الى ثمانية أهداف إنمائية للألفية وبقية اطارا انمائيا شاملا للعالم كله خلال الخمس عشرة سنوات،

وسوف نستعرض في الجدول التالي كل غاية من هذه الأهداف الثمانية

[1] جميله معلم" تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 01 2017 ص 16

جدول (02): غايات أهداف التنمية الإنمائية للألفية

الأهداف	الغاية
القضاء على الفقر المدقع والجوع	-تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد الى النصف في الفترة بين عامي 1990 2015. -توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. -تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة بين عامي 1990-2015.
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	-كفالة تمكن الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	-إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل ان يكون ذلك بحلول 2005 وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
تقليل وفيات الأطفال	-تخفيض معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين خلال الفترة بين عامي 1990- 2015.
تحسين الصحة النفاسية	-تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي 1990 -تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.
كفالة الاستدامة البيئية	-إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج التنموية وانحسار فقدان الموارد البيئية -الحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحدود عام 2015 -تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الى النصف بحلول 2015. -تحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020 في حياه ماذا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	-المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح. -معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والأقل نموا. -المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية. -التعاون مع القطاع الخاص في مجال التكنولوجيات الجديدة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير الأمم المتحدة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 صفحة 14/ 67

المبحث الثاني :نظريات التنمية الاقتصادية:

بعد ان تطرقنا للمفاهيم الأساسية للتنمية من مفهوم وأبعاد اضافة الى الأهداف، كان لابد ان نتطرق الى النظريات الأساسية للتنمية والتي ظهر معظمها بعد الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينيات من القرن الماضي والتي سوف نركز عليها كون أن قضايا التخلف والتنمية تزايد الاهتمام بها نتيجة تعاظم حركة التحرير الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة[1].

فنظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر، وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية.[2]

وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى النظريات التالية:

1. *نظرية المراحل الخطية لروستو linear stages théorie*
2. *نظرية الدفعة القوية*
3. *نظرية النمو المتوازن*
4. *النمو الغير متوازن*

المطلب الأول نظرية المراحل الخطية لروستو او نظرية المراحل التاريخية لروستو

الفرع الاول: محتوى النظرية

صاغ هذه النظرية المؤرخ الاقتصادي والت روستو عام 1950 بعد أن قام بنشرها في كتابه الشهير والمعنون بالنمو الاقتصادي سنة 1960 وتنص هذه النظرية على أن المجتمعات لابد وان تجتاز عددا من المراحل في طريقها للنمو والتقدم تتمثل هذه المراحل فيما يلي[3]

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة النمو للانطلاق أو مرحلة ما قبل الانطلاق.
- مرحلة الانطلاق أو الإقلاع.
- مرحلة المضي نحو النضج
- مرحلة شيوع الاستهلاك الواسع أو مرحلة الاستهلاك الوفير

1. مرحلة المجتمع التقليدي:

[1] د.تنقون وفاء." محاضرات في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية "مطبوعة جامعية- لم تذكر الجامعة 2020/2019 ص30

[2] علي الشرفات" التنمية الاقتصادية في العالم العربي" دار جليس الزمان عمان 2010 ص 25

[3] -الحداد عوض "الأوجه المكانية للتنمية الاقليمية" دار الأندلس للنشر والتوزيع الإسكندرية مصر 1993 ص36

تكون الدول في هذه المرحلة متخلفة واقتصاديا تخلفا شديدا يقوم اقتصادها على الزراعة باستعمال وسائل تقليدية للإنتاج مما يؤدي الى انخفاض الانتاج، الامر الذي يجعل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ضعيف.

لقد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة في مراحل النمو الاقتصادي بالصين ودول الشرق الاوسط، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوروبا، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا.[1]

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق أو مرحلة ما قبل الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية بين المرحلة السابقة (مرحلة المجتمع التقليدي) المرحلة اللاحقة (مرحلة الانطلاق)، تكون الدولة فيها متخلفة اقتصاديا وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، من مميزات هذه المرحلة استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي والعمل على دمج القطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل احداث التنمية المطلوبة، ومن بين الدول التي اجتازت هذه المرحلة المانيا اليابان روسيا

3. مرحلة الانطلاق او الاقلاع:

تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في مراحل النمو الاقتصادي، إذ يتم فيه تجاوز مختلف الصعوبات والعقبات التي تعرقل التنمية الاقتصادية، إذ يتم فيها تخصيص ما قيمته 20% من الناتج القومي لتمويل الاستثمارات والصناعات الثقيلة[2]. أضف الى ذلك النهوض بالقطاع الزراعي والتجاري ومختلف وسائل النقل والمواصلات، وحسب روستو تضم هذه المرحلة المتغيرات التالية: [3]

- معدل الاستثمار والادخار الحقيقي يمكن أن يفوق 5% من الدخل الحقيقي ويصل الى 10% أو يفوق.
- التطور السريع للصناعات الحديثة.
- ظهور إطارات سياسية واجتماعية مهمة في القطاع الخاص.
- تعديل الانتاجية الزراعية تعديلا جذريا من أجل إنجاح مرحلة الإقلاع.

4. مرحلة المضي نحو النضوج:

في هذه المرحلة تستخدم الدولة والمجتمع مختلف التكنولوجيات الحديثة في كل القطاعات، وذلك باستغلال جميع الموارد الاقتصادية. وتجدر الاشارة انه في هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي الذي يعد الهدف الأسمى للمجتمع.

5. مرحلة شيوع الاستهلاك أو مرحلة الاستهلاك الوفير:

يتم في هذه المرحلة التركيز على الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والخدمات، حيث تظهر في المجتمع ثلاث أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:[4]

الهدف الأول: وهو المضي بالدولة نحو القوة، وبالتالي نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكرية والخارجية.

---

[1]-د.تنقون وفاء. – مرجع سبق ذكره ص 32.

-[2]خالد عيادة نزال عليمات-مرجع سبق ذكره ص 48.

[3]-المرجع نفسه ص 32.

1- المرجع نفسه ص 33

الهدف الثاني: هو العمل على استخدام الموارد المتوفرة للمجتمع الناضج لإقامة دولة الرفاهية وذلك بتدعيم الأهداف الإنمائية والأمن الاجتماعي.

الهدف الثالث: ويرمي الى التوسع في مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الاساسية للغذاء والسكن واللباس، وبالتالي الإنتقال الى استهلاك السلع والخدمات.

الفرع الثاني: نقد النظرية:

لا تخلو أية نظرية في أي مجال من انتقادات ومن بين الانتقادات حول هذه النظرية ما يلي:

- لم يقدم روستو نموذج نظريا بأتم معنى الكلمة، أي النموذج الذي يسمح باختبار فرضياته وخصائصه وذلك من خلال مواجهتها بالبيانات والمعلومات، أضف الى ذلك انه لم يقم بإدخال دور التجارة الخارجية وازدواجية التكنولوجيا في نظريته بالشكل اللازم[1].
- من جملة نقائض هذه النظرية أنها جعلت المرور بجميع الخطوات أو المراحل الخمسة امرا ضروريا وحتميا، إذ أن روستو يحدد نسبة معينة من الاستثمار للمرور من مرحله الى مرحله اخرى، وهذا يتنافى مع الواقع إذ أنه من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي والأجنبي كي يجذب الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان توافر المزيد من الاستثمار والادخار هي شروط ضرورية للنمو الاقتصادي ولكنها ليست كافية التعجيل به[2].
- بعض الفرضيات التي تتضمنها نظرية روستو غير مناسبة للواقع والظروف الحقيقية لدول العالم وبالأخص الدول الأقل نموا، كما أن التنظيم داخل هذه الدول مختلف، كونها تحتاج في العديد من الحالات الى عوامل مكملة مثل الكفاءة الادارية العمالة الماهرة، القدرة على التخطيط والتنسيق الإداري ..الخ ،كل هذه العوامل تفتقر اليها الدول الاقل نمو. [3]

المطلب الثاني نظرية الدفعة القوية:

الفرع الأول: محتوى النظرية:

صاحب هذه النظرية هو روزنستاين رودان ROSENTEIN RODENT، ويقصد بالدفعة القوية توجيه حد أدنى من الموارد لبدء عملية التنمية وذلك لضمان استمرارها ،لأن عملية التنمية تواجه عقبات وبالتالي لا يمكن لوسائل هزيلة مواجهة هذه العقبات، ويرى رودان أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو، وأن التدرج في التنمية لن يؤدي الى التغلب على الركود الاقتصادي، ويقول رودان "إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن ان نصل الى نتيجة، لأن التنمية تحتاج الى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية"[4]

[2]- د. ماجد حسني صبيح " نماذج ونظريات التنمية الوحدة الثالثة" ص113 .

3- د.تنقون وفاء. – مرجع سبق ذكره ص 35.

[4] جمال حلاوه وعلي صالح "مدخل إلى علم التنمية" دار الشروق للنشر والتوزيع عمان 2010 ص38-39.

ويستهل رودان تحليله من منطلق أن التصنيع هو السبيل الوحيد لدفع مستويات الدخول، أي هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ومجال الاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا او كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة، و تسمح بخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة و ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات. اضافة الى ذلك يتعين أيضا توجيه حجم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الافقي و الرأسي مما يؤدي الى تخفيض تكاليف الإنتاج[1].

ولتطبيق نموذج تنمية بالنسبة لرودان القائم على نظرية الدفع القوية و الملائم للنمو في البلدان النامية، لابد من أخذ الاعتبارات التالية:[2]

- أن تتوفر كميات كبرى في رؤوس الأموال التي يقترض معظمها من الخارج لعدم قدرة الدول النامية على التمويل الذاتي.
- أن يتم انشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي توظف عددا كبيرا من العمال.
- الإبتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة، وتموين البلدان النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة من الدول الرأسمالية الصناعية.

الفرع الثاني: نقد النظرية:

من بين أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية ما يأتي: [3]

- تتطلب الدفع القوية رؤوس أموال ضخمة لأجل إقامة القاعدة الصناعية الضرورية، كما تتطلب كوادر كثيرة ومتنوعة، إدارية ومحاسبية وهندسية وهذا ما لا يتوفر لدى الدول النامية.
- أكدت النظرية على تنمية القطاع الصناعي دون التأكيد على تنمية القطاع الزراعي، والذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان.
- أكدت ايضا النظرية على مشكلة ضيق السوق، غير أن تأكيدها على الصناعة المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي و لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.
- يؤدي توزيع الإستثمارات على جبهة عريضة من الصناعة الاستهلاكية إلى صغر حجم الوحدات الانتاجية وهذا ما يحول دون الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية.

[1] مدحت القريشي "التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص 88-89.

2- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون مرجع سبق ذكره ص 164.

[3]- جميلة معلم – مرجع سبق ذكره –ص 39.

- تطبيق نظرية الدفع القوية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد لمستلزمات الانتاج وهذا ما يؤدي الى توليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن:

و تتمثل فيما يلي

الفرع الأول: محتوى النظرية:

صاغ هذه النظرية أو الفكرة الاستاذ نوركس" norks" بعد أن قام رودان بصياغة فكره الدفعة القوية، ويركز نوركس في استراتيجيته على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر، والناتجة عن تدني مستوى الدخل، مما يؤدي إلى قلة الطلب وبالتالي ضيق الأسواق الذي يؤدي إلى ضعف التشغيل، الأمر الذي يؤدي الى ضعف الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

يقول نوركس في هذا الصدد أن" حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق، وحجم السوق يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية...،والقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج، ويتوقف مستوى الانتاج بدوره -لا نقصد كليا، بل بنسبة كبيرة- على استخدام رأس المال في الإنتاج، غير أن استخدام رأس المال يصطدم بادئ ذي بدء بصغر حجم السوق،[1]

ويرى نوركس أن كسر الحلقة المفرغة للفقر يتحقق بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق بدوره الا من خلال إقامة استثمارات عديدة تمس جميع القطاعات في آن واحد، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة وبالتالي تحقيق التوازن بين جميع القطاعات الاقتصادية، لأنه كما هو معلوم أن قطاعات الاقتصاد تتشابك مع بعضها البعض، وهو الأمر- توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات- الذي يؤدي إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق التنمية. ونود أن نشير إلى انه وحسب نوركس، النمو المتوازن لا يعني أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية، وأن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعه بمعدل نمو يتلائم ومرونة طلب الدخل. ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة والصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي [2].

وهنالك منهجان للنمو المتوازن، يشير الأول إلى الطريق الذي تخططه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد. و يشير الثاني إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، فالتفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى نوركس يميل إلى احتواء المنهجين، معا بينما يركز رودان على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة[3]

الفرع الثاني:نقد النظرية:

يمكن تلخيص الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :[4]

1- اسماعيل شعباني" مقدمة في اقتصاد التنمية- نظرية التنمية والنمو استراتيجيات التنمية طبعه 2 دارهومة الجزائر 1997.

[2]-جميله معلم مرجع سبق ذكره -ص40.

[3]-اسماعيل شعباني- مرجع سبق ذكره- ص92.

[4]-مدحت القريشي - مرجع سبق ذكره- ص 93-95.

- أن اقامة العديد من الصناعات في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية، هذا فضلا على أن قيام صناعة جديدة سوف يؤدي الى انخفاض الطلب على منتجات الصناعة القائمة الأمر الذي يجعلها غير مربحة هي الاخرى.
- يرى الاقتصادي هيرشمان " hirshman" وهو من مؤيدي نظرية النمو الغير متوازن، أن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد التقليدي راكد، مما يؤدي الى إحياء ظاهرة الازدواجية الاقتصادية dual economy ،ويرد أصحاب هذه النظرية بالقول بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن.
- انتقدت النظرية لكونها تدعو الى تأجيل صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، ورغم أن تنمية الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى زيادة معدل النمو للدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية، إلاّ أنها تتسبب في إبطاء عملية التنمية.
- تفترض النظرية توفر إمكانيات مادية ومهارات لتحقيق برنامجها، وهو ما لا يتوفر لدى الدول المتخلفة، أضف الى ذلك شح الموارد المالية سوف يؤدي الى تشجيع الضغوط التضخمية، يقول الاقتصادي البريطاني بول ستريت Paul Street بأن الندرة والاختناقات تشجع النمو، وإنه من وجهة نظر تاريخية ليس النمو المتوازن، بل إن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للاختراعات التي طورت انجلترا.

المطلب الرابع : نظرية النمو غير المتوازن

و تتمثل في

الفرع الأول، محتوى النظرية:

ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي البرت هيرشمان "albert hirshman " ،وان كان قد سبقه بيرو في تقديمه صيغة النمو الغير المتوازن وذلك من خلال نظرية مراكز او اقطاب النمو، وتقتضي هذه الاستراتيجية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات او الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات او الصناعات في القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى[1] . لذلك أكد هيرشمان على أن الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يكون بتطبيق نظرية النمو غير المتوازن، حسب هذه النظرية فإن الاستثمارات في القطاعات الحيوية يقود الى استثمارات جديدة حيث ينتقل النمو في القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

تقوم نظرية هيرشمان على الروابط (روابط امامية وخلفية) بمعنى أن الصناعات ذات الروابط الخلفية تستخدم مواد أولية و مدخلات تعتبر منتجات نهائية في صناعات أخرى، فمصانع السيارات مثلا تؤدي إلى زيادة الطلب على المصانع التي تنتج الآلات والمعادن، والتي بدورها تستخدم الطلب،اما فيما يتعلق بالروابط الامامية فإنها تحدث في الصناعات التي تنتج

[1] د.تنقون وفاء مرجع سبق ذكره ص49-50.

مدخلات صناعية اخرى، ففي هذه الحالة يتم البدء بإقامة مصانع للصلب وعند ارتفاع العرض منه يتم إقامة مصانع تستخدم هذا الصلب،فكل من الروابط الامامية والخلفية تخلق ضغوطا لبناء صناعات جديدة.

إن المشكل الذي يظهر عند تبني هذه النظرية، هو كيفية تحديد القطاعات التي يتم الاستثمار فيها والتي تتفوق عن غيرها من الصناعات القطاعات الأخرى، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان النامية، ومن اجل معالجة هذا المشكل وقد تولى هرشمان معالجة هذا المشكل من ناحيتين:

الناحية الأولى:

اختلال التوازن في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، من هذه الناحية تتم المفاضلة بين التنمية من خلال إحداث فائض في المقدرة الانتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، سدود ومحطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية....الخ، وذلك نظرا للطلب عليها من طرف الصناعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، وتتم عملية التنمية من خلال ايجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ثم الضغط على السلطات لزيادة مقدرة انتاجيتها، كون أن الاستمرار في الحجز يعرقل الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

الناحية الثانية:

اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، من هذه الناحية تتم المفاضلة بين الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، ويعتمد هرشمان في ذلك على التفرقة بين آثار الدفع إلى الأمام وآثار الدفع الى الخلف. يقصد بآثار الدفع إلى الأمام ما يترتب عن قيام الصناعة من الحث على الاستثمار في الصناعات التي تزوده بما يحتاجه من مستلزماته لانتاجية.

الفرع الثاني :نقد النظرية:

على الرغم من اعتبارها من طرف البعض نظرية واقعية، كونها تأخذ كل أوجه عمليات التخطيط التنموي بعين الاعتبار، إلا ان هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات التي ننجزها فيما يلي:[1]

- تفترض النظرية أن التنمية تتحقق من خلال المبادرة الفردية، وتتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ظل محدودية الموارد.
- ان إيجاد عدم التوازن في الاقتصاد بشكل متكرر من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية، وفي ضوء نقص الموارد قد يؤدي الى الضغوط التضخمية و مشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية.
- تفترض النظرية وجود مرونة عادية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي.
- وأخيرا فانه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن وغير المتوازن، فالنظريتان لا يمكن اختبارها تجريبيا بسهولة، لقد حاول البعض جعل نظرية النمو غير المتوازن وسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن.

نود ان نشير الى ان أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية التمويل متطلبات هذه التنمية وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

[1] مدحت القريشي – مرجع سبق ذكره ص99-100

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، فهي تحتاج في مراحلها الاولى إلى استثمارات ضخمة والتي تستوجب احتياجات رأسمالية ضخمة، وللدولة دور رئيسي في توفير هاته الموارد اللازمة وذلك بتركيزها على مواردها المحلية الذاتية والتي تتميز بالقصور الشديد، مما يجعلها غير قادرة على تلبية متطلبات الاستثمارات الضخمة وبالتالي عدم تحقيق الهدف المرغوب فيه ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يدفع الدولة إلى اللجوء الى مصادر خارجية. وبالتالي يعتبر التمويل أهم عقبة تعترض عملية التنمية الاقتصادية.

مما سبق نستخلص أن للتمويل مصدرين أساسيين، تمويل داخلي ذاتي محلي وتمويل خارجي، وهو ما سنتعرض له في المطلبين الآتيين فقد خصصنا المطلب الأول للمصادر الداخلية في حين أن المطلب الثاني قد تم تخصيصه للمصادر الخارجية. قبل ذلك لابد ان نتطرق لمفهوم التمويل أولا.

تعددت التعريفات لهذا المصطلح بين المفكرين الاقتصاديين والباحثين، حيث لم ينظر للتمويل على انه يؤدي الى تحسين المستويات المعيشية، لقد حاول بعض المحللين مثل أدوار تشاو "edwed chaw" و رونالد ماكنين "Ronald makinou" إبراز أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية:[1]، من خلال ما سبق هناك العديد من التعريفات نذكر منها :

- توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2].
- البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطريق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة[3].
- للتمويل معنيين: معنى حقيقي ومعنى نقدي، فالمعنى الحقيقي هو توفير الخدمات والسلع اللازمة لبناء الطاقات الانتاجية رؤوس أموال جديدة، أما المعنى النقدي فهو الحصول على الأموال النقدية الكافية من أجل توفير الموارد الحقيقية في خلق رؤوس أموال حديثه[4].
- مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة، الأموال المملوكة من أجل التغطية استثمارات المؤسسة[5].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن:

التمويل هو توفير الأموال اللازمة واتخاذ القرارات الملائمة من أجل القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق الدم الاقتصادية والخروج بالاقتصاد القومي من دائرة التخلف.

---

[1]- مالكوم جينز وآخرون –مرجع سبق ذكره- ص 536.

[2] - بن قانه اسماعيل محمد "اقتصاد التنمية نظريات ونماذج استراتيجيات" دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة 1 عمان 2012 ص293.

[3]- محمد العربي شاكر" محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية" جامعة محمد خيضر بسكرة 2006 ص14.

[4] - محمد عبد العزيز عجمية مقدمة في التنمية والتخطيط دار النهضة للطباعة والنشر بيروت 1983 ص 121.

[5]-محمد العربي شاكر–مرجع سبق- ص 14 – 15.

المطلب الأول: المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

تتعدد مصادر التمويل المحلية (الداخلية) للتنمية الاقتصادية ولعل ابرزها الادخار، اذ يمكن التفريق بين أنواع الإدخار على اساس مصادر تكوينه الى:

- الإدخار العائلي أو مدخرات القطاع العائلي.
- مدخرات قطاع الاعمال (القطاع الخاص).
- مدخرات القطاع الحكومي.

أضف الي ذلك من بين المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية نجد:

- التمويل من الموازنة العامة للدولة.
- قروض الجهاز المصرفي.
- التمويل بالعجز.

وسوف نتعرض بشرح مبسط لهذه المصادر في هذا المطلب

الفرع الأول: الادخار والمدخرات المحلية:

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أوهو الفرق بين الدخل الجاري[1] والإنفاق الجاري.

الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل الشخصي والذي يستخدم لأغراض التوسعات المستقبلية[2].

كما يعرفه البعض بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للإكتناز وكما ما ذكرناه سابقا فإنه يمكن التفريق من أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينية إلى:

اولا :مدخرات القطاع العائلي

تشتمل هذه القطاع هل العائلات الأفراد والمؤسسات الخاصة، وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول التي يمكن التصرف فيها والإنفاق الخاص على الاستهلاك[3].

والمعادلة التالية توضح التعريف حيث:

$$y=c+s$$

Y=الدخل **c=consommation** الاستهلاك **s:saving** الادخار

وبالتالي للحصول على قيمة الادخار انطلاقا من المعادله السابقه نجد $s = y - c$

ثانيا: مدخرات القطاع الخاص أو مدخرات قطاع الأعمال

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 74

[2]-مرام تيسير مصطفى، " دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 2012 ص45.

[3]عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1999 , ص41.

تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية الصناعية يتعاظم دور قطاع الأعمال الخاص، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، أضف الى ذلك فانه تتأثر هذه المدخرات بطبيعة السياسات المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب وبحجم الأرباح المحققة،على عكس الدول الاشتراكية فإن دور القطاع الخاص يقل ويتضاءل مقارنة بالقطاع العام والذي غالبا ما تكون مدخراته ضئيلة بسبب انخفاض الأرباح.[1]

ونود ان نشير الى ان من اهم مكونات ادخار القطاع الخاص نجد الارباح الغير موزعة إلى جانب الاحتياطات المختلفة والمقتطعة من الأرباح، والتي يمكن استثمارها في استيراد الأسهم والسندات الحكومية.[2]

من خلال ما سبق يمكن صياغة هذه المعادلة التالية:

ادخار القطاع الخاص = الأرباح غير الموزعة + إجمالي الاحتياطات

ثالثا: ادخار القطاع الحكومي:

ينشأ الادخار الحكومي نتيجة وجود فائض بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية العادية وكما هو متعارف عليه يوجه هذا الفائض الى تمويل الاستثمارات من أجل دفع عملية التنمية وتسديد أقساط الديون في حال وجود مديونية حكومية، اما في حالة العجز إذا فاقت المصروفات الحكومية الإيرادات فإن هذا العجز يعطى عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الاخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة (التمويل التقليدي).

وتسعى الحكومات دائما إلى تنمية الموارد وضبط النفقات من اجل تحقيق فائض التوجه الى الاستثمار من اجل تحقيق التنمية المستهدفة.[3]

تجدر الاشارة الى ان الايرادات الحكومية تتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات.... الخ، أما المصروفات الحكومية فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والأجور، والمصاريف الإدارية المختلفة.....إلخ.

الفرع الثاني: التمويل من الموازنة العامة للدولة:

تعتبر الموازنة العامة من أحد المصادر التمويلية لخطط التنمية الاقتصادية كونها تعتبر جزء هاما من تدفقات المالية للدولة، والملاحظ أن في النظام الرأسمالي يكون دور الميزانية محدود في تمويل الاستثمارات، اذ أن الممول الرئيسي لهذه الاستثمارات هو المدخرات العائلية وقطاع الأعمال الخاص إذ يقتصر دور الميزانية على تحويل الاستثمارات المرتبطة بالوظائف الحكومية، كالأمن والمشروعات الضرورية للمجتمع كالمشروعات ذات النفع العام (الطرق والمواصلات والجسور).

الفرع الثالث: قروض الجهاز المصرفي:

ويقصد به تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الجهاز المصرفي أو البنوك المحلية، فقد أصبحت المصارف من أهم المؤسسات في الاقتصاد الحديث نظرا لتأثيرها الكبير في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التوسع في منح الائتمان او تقييده.

---

[1]-عز الدين بوحبل –مرجع سبق- ص11.

[2]-مرام تيسير مصطفى–مرجع سبق- ص46.

فالقطاع المصرفي يعمل على توفير خدمات الدفع في الاقتصاد الوطني،اذ ان وظيفة المصارف الاساسية هي جمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات والوحدات الانتاجية وتوجيهها نحو الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية المنشودة، أضف الى ذلك فهي تقوم بالعديد من الوظائف كتوفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال أدوات الحماية المستقبلية مثل العمليات الآجلة، العمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة الى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحه التضخم[1]

الفرع الرابع: التمويل بالعجز

يتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل عندما يتعذر على السلطات العامة تغطية الحجز الموجود في الميزانية العامة للدولة ويطلق عليه أيضا مصطلح التمويل التضخمي إذ تلجأ الحكومة إلى إصدار نقدي (إصدار نقود جديدة)، أو تقوم بالاقتراض من البنوك سواء البنك المركزي او البنوك التجارية حتى تتمكن الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية، ومن مساوئ هذا الأسلوب:[2]

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها وبالتالي انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار وهذا يدفع الأفراد الى الاكتناز-اكتناز العملة الأجنبية والسلع- بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ مما يؤدي الى استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية

اللجوء الى هذا النوع التمويل الخارجي عندما تعجز المصادر الداخلية على تمويل الاستثمارات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية اضف الى ذلك عند انخفاض قيمة الصادرات أمام قيمة الواردات تلجأ البلدان إلى التمويل الدولي من اجل توفير الاموال اللازمة والكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا.[3]

يمكن حصر المصادر الخارجية للتمويل في اربع مصادر كما يلي:[4]

- المنح ومساعده الإنمائية الرأسمالية
- القروض الخارجية أو القروض الاجنبية
- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات المالية الدولية
- الاستثمارات الأجنبية

---

[1]- مرام تيسير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص.47

[2]-عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

[3] -المرجع نفسه، ص29.

[4] -عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفرع الأول: المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية

يتمثل في تمويل موارد من الدول المانحة في الدول النامية الممنوحة إليها، لقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي او عيني فالنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل أما العيني فيكون في شكل سلع وخدمات استهلاكية او استثمارية وقد يكون في شكل خبرات فنية.

تعتبر الإعانات والمنحة الأكثر ملائمة في الدول المنخفضة الدخل كون الحصول عليها لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادها الوطني[1] وسوف نعرف سبب ذلك من خلال التعريفين التاليين:

المنحة هبة خالصة لا ترد **الإعانة** يمتزج فيها عنصر المنحة مع القرض وهذه القروض تسمى بالقروض الميسرة والتي تعقد بشروط تجارية تتضمن عنصر من عناصر المعونة ويتمثل في طول اجل القرض وانخفاض معدل الفائدة

الفرع الثاني: القروض الخارجية أو القروض الاجنبية

تعرف القروض الاجنبية على انها تلك المقادير النقدية والأشكال الاخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة بلد الى بلد آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.[2]

بمعنى القروض الأجنبية هي التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي والواجب بالدفع خلال فترة زمنية معينة وبشروط معينة متفق عليها وهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي تدفقات الاجنبية المرجعية للدول النامية و تأخذ أشكال متعددة نذكر منها[3]

- حسب طول فترة السداد وتنقسم إلى قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل
- حسب الجهات المانحة وتنقسم إلى قروض عامه والممنوحة من طرف الحكومات وقروض مضمونه علنا ما هي قروض يحصل عليها الخواص مضمونة السداد من قبل الحكومات وقروض خاصة يمنحها الخواص
- حسب طبيعتها قروض لأغراض اقتصادية استهلاكية عسكرية
- حسب شروط تقديمها قروض ميسرة بسعر فائدة منخفض ومده طويله وطول فترة السماح وذات مصادر عامه وقروض مشددة تتميز بقصر فتره الاستحقاق والسماح وارتفاع الفوائد وعدد ما تكون ذات مصادر خاصة
- حسب مصادرها وتنقسم الى قروض رسمية تقدم من قبل الحكومات بصورة ثنائية او متعددة الاطراف وقروض خاصة تتمثل في قروض المصدرين وقروض البنوك الاجنبية
- حسب محتواها قروض نقدية وقروض سلعية

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية

تعرف الاستثمارات الأجنبية كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت او لأجل محدد أو لآجال طويلة جدا[4]

---

[1]- عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2]عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص68.

[3]المرجع نفسه، ص69-73

[4]فريد النجار للاستثمار والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة مصر 2000 ص23

إذا الاستثمار الأجنبي يعبر عن عملية انتقال رؤوس الأموال من دوله الى دوله اخرى بغيت تحقيق عوائد وارباح ويأخذ الاستثمار الاجنبي شكلين رئيسيين هما

- الاستثمار الأجنبي المباشر
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هي الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الاجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة لها او مساهمته الكبيرة في راس المال المشروع والتي تعطيه الحق في الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الاجنبية الاخرى بسيطرة المستثمر الاجنبية على رأس المال المشروع وتقنيات الإنتاج و الإدارة والمهارات كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر قد تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقه طويله الاجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة على ان تتعدى نسبة المشاركة 25%[1]

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر

في هذا النوع من الاستثمار لا يحق للمستثمر الاجنبي امتلاك المشروع بكامله أو جزء منه وبالتالي ليس له حق الإدارة للمشروع ويقتصر على قيام الاشخاص الطبيعيين او المعنويين مقيمين في دولة اجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها

الفرع الرابع: التدفقات والتحويلات في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية

للمؤسسات والمنظمات المالية الدولية اهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي حيث يمكن للدول الحصول من خلالها على تمويلات سواء كانت هذه التمويلات طويله متوسطة او قصيرة الأجل ولعل من أهم هذه المنظمات نجد صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي.

1.صندوق النقد الدولي IMF:

يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم القرارات التي انبثقت عن مؤتمر برنيون وودز بالولايات المتحدة الامريكية عام 1944 بحضور 44 بلد والتي كانت تسعى الى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات والتي ساهمت في حدوث أزمة الكاسات الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي[2]

بدأ الصندوق نشاطه الفعلي سنة 1947 واضحا اهداف يسعى الى تحقيقها وتتمثل فيما يلي:[3]

- ايجاد هيئة دائمة تعمل على دعم التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية
- ضمان ثبات الأسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات بين الدول
- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية مع التحقيق والمحافظة على مستوى مرتفع من العمالة

[1] عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص22

[2] تقرير صندوق النقد الدولي 2018 بعنوان لمحة عن صندوق النقد الدولي صحيفة الوقائع واشنطن

[3] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى 2003, ص179

- وضع موارد الصندوق في متناول الدول الأعضاء في ظل الضمانات الضرورية مع إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها.
- العمل على إلغاء القيود على الصرف والتي تعرقل نمو التجارة الدولية والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الدولية.

2.مجموعة البنك الدولي:

تغيرت فكرة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944 ثم انطلق عليه فيما بعد اسم البنك الدولي والذي يتكون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA ثم توسع ليشمل خمس مؤسسات مالية ائتمانية سوف نذكرها فيما بعد كان نشاط البنك الدولي في بداية الأمر يتمثل في منح القروض للبلدان الأكثر تضررا من الحرب العالمية الثانية خاصة أوروبا واليابان ثم تحول تركيزها الى دعم التنمية الاقتصادي وتعد الأسواق المالية الدولية من أهم موارد البنك الدولي وهو ما ساعده على منح أكثر من 500 مليار دولار كقروض مختلفة عام 1946 من أجل مكافحة الفقر في مختلف دول العالم.

يقدم البنك الدولي التمويل المشهورة بشأن السياسات والمساعدات الفنية لحكومة البلدان النامية ويركز عمل المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرا بينما يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الانتمائية لتلقي القروض[1]

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات مالية هي:[2]

1- البنك الدولي للإنشاء والتعميرIBRD

أكبر بنك انمائي على مستوى العالم يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضماناته ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل البلدان المنخفضة الدخل المتمتعة الأهلية الائتمانية مدة القروض من 15 الى 25 سنة مع مدة سماح من ثلاثة إلى ثمانية سنوات.

2- المؤسسة الدولية للتنميةIDA

تم انشائها في عام 1960 وهي معنية بتقديم قروض للبلدان اشد فقرا في العالم اذ تكون هذه القروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة جدا واضف الى ذلك تقوم كذلك بتقديم منح الحكومات البلدان الأشد فقرا في العالم.

3- **مؤسسة التمويل الدوليةIFC**: أنشأه سنة 1956 تقوم بتمويل القطاع الخاص فية المشروعات الخاصة في الدول النامية قامت بتقديم أكثر من 265 مليار دولار لتمويل الشركات في البلدان النامية.

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ تاريخ الاطلاع 2023/05/12

[2] بضياف عبد المالك، مطبوعة محاضرات في مقياس التمويل الدولي موجهة لطلاب سنة اولى ماستر علوم اقتصاديه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعه قالمه، 2018 2019 , ص 43

4- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمارMIGA** تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر الغير التجارية للمستثمرين في البلدان النامية تأسست في 1988 حيث اصدرت أكثر من 45 مليار دولار.

5- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمارICSID**. كل شيء في عام 1960 مهمته حل المنازعات عن طريق التحكي.

الشكل البياني 1.1 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

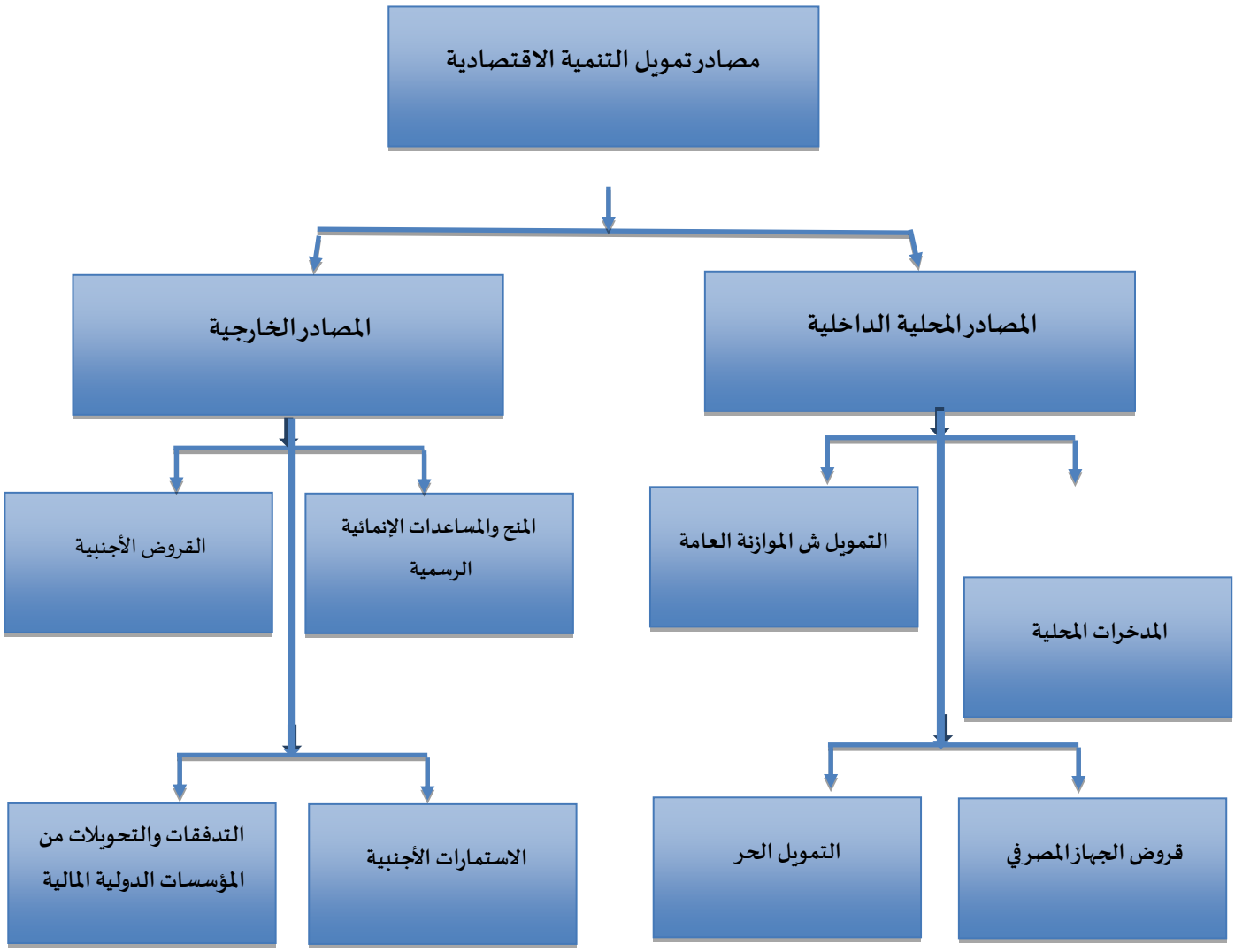

المصدر: من إعداد الطالبان الاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية

تعترض عملية التنمية الاقتصادية العديد من العقبات والمعوقات المتباينة والتي من شأنها أن تعرقل عملية التنمية وتحول الوصول الى المستوى والهدف المرغوب فيه ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:[1]

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية

اذ تتمنع هذه العوائق تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وتتمثل فيما يلي:

1-الحلقة المفرغة للفقر

يؤدي انخفاض الإنتاج حتما إلى انخفاض الدخل الفردي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الذي يؤدي إلى انخفاض الادخار ومن ثم يؤدي انخفاض الادخار إلى انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بدوره الى انخفاض الطاقة الإنتاجية وهكذا...حلقة مفرغة لهذا تلجأ الدول النامية إلى التمويل من الخارج التمويل الخارجي من الدول المتقدمة من المنظمات والمؤسسات المالية للدولة والتي ذكرناها سابقا

2-مشكل الفساد

للفساد نتائج سلبية ضد مؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية من شأنها أن تتمثل فيما يلي:[2]

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية وهما سينعكس سلبا على فرص العمل وبذلك ارتفاع نسب البطالة وتوسيع دائرة الفقر
- الفساد بشتى أنواعه يساهم في اعطاء صوره سيئة للنظام السياسي القائم وهو ما يؤدي إلى الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية فما خوف من إنشاء رؤوس الأموال في الاستثمار في هذه البلدان المعروفة بانتشار الفساد وبكثرة.
- هدر كبير للموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة نتيجة لهدر الإيرادات العامة
- بروز المحسوبية في إشغال المناصب العليا ساهم في هجرة الأدمغة والكفاءات الاقتصادية بسبب غياب التقدير

أشهر تقرير والدولي لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة 2015 إلى أن الفساد الكبير هو إساءة استخدام السلطة السياسية العليا التي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين والتي تسبب في إلحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالأفراد والمجتمع[3]

---

[1] د. سامي زعباط: أستاذ محاضر في جامعة جيجل عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآلية علاجها مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. عدد خاص من مجلد رقم اثنين أبريل 2018 ص262

[2] جميله معلم تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة واحد 2017 ص 64

[3] د. سامي زعباط: أستاذ محاضر في جامعة جيجل عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآلية علاجها مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. عدد خاص من مجلد رقم اثنين أبريل 2018 ص263

الفرع الثاني: العقبات السياسية والاجتماعية:

تغير الأوضاع السياسية الآمنة والمستقرة من العوامل التي تساهم في قيام التنمية وعدم توفر الاستقرار السياسي بشكل عائق أمام التنمية كما هو الحال في البلدان النامية وعلية لابد من توفر البيئة الملائمة لتنمية من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة والملائمة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف المرغوب فيه.

أما العقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فتتمثل في عدم التكافؤ بين زيادة السكان ونقص الموارد الإنتاجية: انفجار سكاني تقابله ندرة في الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة

- هجرة رأس المال البشري بسبب انتشار البطالة وقلة فرص العمل اضف الى ذلك إلى انتشار المحسوبية والمحاباة في التوظيف كما ذكرناه سابقا
- ضعف مستوى التعليم والتدريب ونظره المهارة الفنية والادارية اضف الى ذلك عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بالنشاطات الخدمية والانتاجية

الفرع الثالث: العقبات الطبيعية

وتتمثل في العوامل الطبيعية مناخ تربة أرض ووفرة المياه..... حيث أن معظم الدول النامية تتأثر بالعوامل الطبيعية كالمناخ الذي يشكل عائقا أمام الأنشطة الإنتاجية كالزراعة مثلا إلا أن هذا لا يشكل مقياس الذي استطاعت بعض الدول أن تتجاوز كل هذه الظروف عن طريق تطوير وسائل الإنتاج مثل اليابان التي تفتقر الى مصادر الطاقة والمعادن لتصل الى أعلى المراتب من خلال الإدارة الجيدة للموارد المتاحة[1]

الفرع الرابع: العوائق التكنولوجية والتنظيمية

تتطلب عملية التنمية تنسيق وتعاون بين القطاعين العام الخاص مع وجود اداره له وكفاءات عالية للحكومة من أجل تحمل المسؤوليات ومن اجل الوصول الى الهدف مرغوب فيه ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

كما تتطلب عملية التنمية ضرورة توافر أساليب عمل حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة غير أن عدم القدرة على ادخال التكنولوجيا الحديثة من شأنها أن تقف عائق أمام التنمية. اضافة الى كل هذه العقبات: هنالك كذلك مشكل التمويل وهو ما سوف نتناوله في المطلب الرابع الآتي.

المطلب الرابع: معوقات مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية

تعترض مصادر التمويل العديد من المشاكل التي من شأنها أن تعرقل برامج التنمية في الدول النامية مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الهدف اللازمة لهذه البرامج الا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل الخروج من دائرة التخلف وسوف نستعرض بعض العراقيل لهذه المصادر سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية

[1] اوكيل حميده دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بوقرة محمد بومرداس 2015 ص113 -114

[2] اوكيل حميده دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بوقرة محمد بومرداس 2015 ص115

الفرع الأول: عوائق مسار التمويل الداخلي

للتمويل الداخلي العديد من المعوقات التي تتمثل فيمايلي:

1. إن معظم الدول النامية تعاني من انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي وهو ما سيؤدي حتما الى انخفاض حجم المدخرات بسبب ارتفاع الميل للاستهلاك وهو ما سيؤثر سلبا على عملية التمويل التنمية الاقتصادي.
2. عدم التمتع المؤسسات المالية المختصة بتجميع المدخرات بالكفاءة والكفاية اللازمة والتي من شأنها الكفاءة والكفاية المساهمة في جذب الاموال من اصحاب من فوائض المالية من أجل تمويل الاستثمارات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة اضف الى ذلك ان جذب هذه الاموال من اجله استعمالها كما ذكرنا سابقا يجب الاكتناز خاصة مع فقدان الثقة في المصارف من طرف الأفراد.
3. عدم ثبات القوة الشرائية للنقود في الأموال المدخرة تتدهور وبالتالي تصبح غير قادرة على شراء السلع والخدمات في المستقبل دون ان ننسى ان تدهور قيمة العملة المحلية سوف يؤدي حتما الى هروب رؤوس الأموال للخارج وبالتالي عدم الاستفادة منها محليا.
4. تخلف التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية ساهم في تداخل بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي وعدم وجود حدود فاصلة بين هذين القطاعين كما ان مدخرات الاعمال قد لا توجه الى عملية التنمية.[1]
5. ضعف الجهاز الضريبي مما أدى الى انخفاض حجم الإيرادات الجبائية والتي تشكل المصدر الأساسي للدخل القومي.

الفرع الثاني: عوائق مصادر التمويل الخارجي

من أهم هاته العراقيل التي تعترض مسار التنمية ما يلي:[2]

1. عدم توفر الأيدي الماهرة بالقدر الكافي.
2. صعوب الدخول السوق المحلي الى مجال التصدير بسبب ضيق حجمه.
3. استيراد معظم لوازم الانتاج المواد الأولية والآلات العملية الصناعية وهو الأمر الذي يضعف القدرة على المنافسة الأسواق الدولية.
4. عدم ثبات الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلدان النامية.
5. عدم توفر المعلومات والإحصاءات الصحيحة والتي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

[1] مقال بعنوان التنمية الاقتصادية لم يذكر الكاتب ولم تذكر السنة مستخرج من موقع www.4shared.com ص24 , تاريخ الاطلاع 2023/05/13

[2] مقال بعنوان التنمية الاقتصادية لم يذكر الكاتب ولم تذكر السنة مستخرج من موقع www.4shared.com ص25 تاريخ الاطلاع 2023/05/13

6. فرض معاملة ضريبية مجحفة في حق المستثمر الأجنبي في حين أن هناك بعض الأنشطة المحلية معفية تماما من الضرائب.

خلاصة الفصل :

خصصنا الفصل الأول من بحثنا هذا للتنمية الاقتصادية محاولين إعطاء بعض المفاهيم النظرية لبعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين وبعد استعراضنا للمفاهيم المختلفة للتنمية تواصلنا الى ان التنمية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية فقط فهي تؤدي الى تغيرات رئيسية في كل المجالات الاقتصادية كانت او سياسية او اجتماعية...وبالتالي فهي تتطلب تغييرات جذرية وعميقة في هيكل الاقتصاد ككل على عكس النمو الذي يدرس ويهتم فقط بالزيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنه.

والتنمية عدة نظريات ظهر معظمها بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تعاظم الاهتمام بقضايا التخلف والتقدم وقد تطرقنا الى أربع نظريات للتنمية فالنظرية الأولى كانت لروستو والمراحل الخطية الخمس نظرية الدفع القوية وصولا لنظرية النمو المتوازن والغير متوازن وتلعب الدولة دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها الأموال والسيول النقدية اللازمة لتنمية سواء كانت موارد داخلية او موارد خارجية وكل مصدر من المصادر التمويل نتعرض للعديد من المشاكل والعقبات التي تعرقل مسار التنمية في البلد

الفصل الثاني:
الإنفاق الحكومي كإجراء لتمويل التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

أصبح للدولة في ظل الاقتصاديات الحديثة دورا هاما تلعبه في الحياة الاقتصادية، لما لها من مهام ووظائف يتوجب عليها القيام بها، ومن أجل تحقيق هاته الأدوار فهي تحتاج إلى إيرادات ونفقات تمكنها من تحقيق أهدافها، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية، وإن تعددت الأغراض والأهداف فإن الغاية واحدة وهي تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي حتما إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع.

ولمّا كان عنوان الفصل الثاني في بحثنا هذا الانفاق الحكومي كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، فإن الحديث عن النفقات العامة سوف يدفعنا حتما الى الحديث عن الإيرادات العامة.

إن النفقات والإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق غاياتها تجمع في وثيقة واحدة يطلق عليها اسم الميزانية لعامة للدولة، ومن خلال إطلالة على هاته النفقات والإيرادات العامة وتحليلها يمكن لنا التعرف على مختلف أهداف الدولة.

فما المقصود بالميزانية العامة للدولة؟ والمقصود بالنفقات العامة والإيرادات العامة؟

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول الاجابة على هاته التساؤلات، حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بالميزانية العامة، في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم النفقات العامة، أما الإيرادات العامة فقد تم إدراجها في المبحث الثالث.

المبحث الاول: الميزانية العامة

الميزانية العامة هي البيان المالية العامة للدولة، فهي تظهر مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات انفاقها في سبيل تحقيق الحاجة العامة، لقد ازدادت أهمية الميزانية العامة بازدياد الدور الذي أصبحت الدولة تلعبه في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الإقتصادية في جميع النظم، ولتغلغل أكثر في الميزانية العامة يجب التعرف على اهم جوانبها.

المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة:

الميزانية العامة ليس لها تعبير موحدا وشامل بل اختلفت التعاريف والمفاهيم التي تمثلها، والسبب راجع إلى اختلاف القوانين والتشريعات التي تحدثت عنها.

الفرع الأول: الميزانية العامة في مختلف تشريعات دول العالم:

- عرفها القانون الروسي بأنها: الخطة المالية الرئيسية لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة واستخدامه من الموارد النقدية للدولة.
- عرفها القانون الفرنسي بأنها: وثيقة تنبأ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة او الأنواع الخدمات التي تخضع هي الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية.[1]
- أما دليل المحاسبة الحكومية الصادر عن الندوة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في بيروت في عام 1969. فقد عرف الميزانية العامة كما يل: الموازنة العامة هي عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق والرقابة استعمال الأموال

[1] - حسن عبد الكريم سلوم، الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، ص95.

لتحقيق الاعراض المطلوبة بكفاءة فهي أساس عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن ان يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة.[1]

- وقد عرف النظام البريطاني الميزانية العامة بأنها: تقدير للإيرادات المنتظرة في السنة القادمة والمصروفات التي ستتحملها هذه الإيرادات.[2]
- وعرفت من طرف القانون البلجيكي بأنها: بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.[3]
- التشريع الجزائري وحسب المادة السادسة من القانون 17-84 ذكر بانها: الميزانية العامة للدولة تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[4]
- اما المادة الثالثة من القانون 21-90 فالميزانية العامة هي: الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها.[5]

الفرع الثاني: الميزانية العامة من وجهة نظر الباحثين في مختلف التخصصات:

يمكن تعريف الميزانية العامة على أنها تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة. وتمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.[6]

- تعتبر الميزانية وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحجات العامة والإيرادات الازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة.[7]
- كما تعرف الميزانية في مفهومها العام أنها جرد للنفقات والإيرادات والمقرر تحقيقها في مدة زمنية معينة من طرف شخص أو مجموعة أو هيئة معينة وهي تعني بالنسبة للدولة مجموع الحسابات التي ترسم لسنة مالية واحدة أو هي قائمة تحتوي على الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لسنة مقبلة وتكون مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية وهي التعبير المالي لبرنامج العمل المصادق عليه والذي تنوي الحكومة تحقيقه لسنة مقبلة تحقيقا الاهداف المجتمع.
- وتعرف أيضا على أنها الصك أو التأشيرة التي تصدر عن السلطة التشريعية سنويا بشأن عمليات الإنفاق والتحصيل بما يضمن السير الحسن لمختلف المرافق العامة قصد تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية.[1]

---

[1] -حسف عبد الكريم ومحمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007 ص96

[2] -عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، سبتمبر 2014، ص18.

[3] - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2007، ص.270.

[4] - القانون رقم84-17 المؤرخ في 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد18، الصادرة في 1984/07/10

[5] - القانون رقم90-21 المؤرخ في 21 اوت 1990 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد35، الصادرة في 1990/08/15

[6] - محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر ولتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2014 ص 151.

[7] - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر، ص 276.

- تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف البعيدة المدى الى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة، كما تعمل على التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهيل الرقابة والاشراف على النشاط الحكومي وتقيميه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية[2].

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة:

يجب على السلطة التنفيذية اثناء تحضير الميزانية ان تضع في اعتبارها عدد من المبادئ الاساسية التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة. وتتمثل اهم مبادئ الميزانية العامة في:

الفرع الأول: مبدأ السنوية:

يقصد بقاعدة السنوية أن تكون المدة التي تغطيها الميزانية سنة واحدة مع عدم اشتراط إنفاقها مع السنة الميلادية وانما تحدد السنة تبعا لظروف كل دولة على حدة. ان لمبدأ السنوية استثناءات ذلك أن الميزانية تشكل مخططا لنشاط الدولة لا يمكن أن يكون لها أفقا سنويا لكون نشاط الدولة متعدد السنوات ويظهر هذا من خلال[3]:

1- الاعتمادات الدائمة (لأكثر من سنة):

هذه الاعتمادات التي تجيزها السلطة المشرعة (البرلمان) في انجلترا لمدة حكم ملكي كامل مردها إلى السلطة التشريعية حيث ترغب في عدم إضاعة الوقت في درس بنود الميزانية لا شك في ضرورتها ولكن ثمة اعتمادات استثنائية لأكثر من سنة (ثلاث سنوات) في بلجيكا أو بعض الاعتمادات التي تظل قائمة ما لم تقرر السلطة التشريعية عكس ذلك، كما في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- اعتمادات التعهد (قوانين البرامج):

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي شملتها الدولة المعاصرة منذ بدايات هذا القرن، وخاصة تلك التي وسعت دور الدولة في عملية التنمية الشاملة، أو التي طرحت أساليب التخطيط المتوسط أو طويل المدى كأساس لابد منه لإدارة هذه العملية التنموية، فقد أدت إلى وجود استثناءات على هذا المبدأ، فالمشروعات التنموية الأساسية تحتاج لتنفيذها عدة سنوات، وانه لابد من إدراجها في إطار الميزانيات العامة، الأمر الذي أصبح يستدعي وضع ميزانيات تغطي فترة طويلة، ويمتد طولها بمقدار المدة التي تغطيها الخطط أو تحتاجها عملية تنفيذ هذه المشروعات، وبالرغم من أهمية هذا الاستثناء إلا أنه لم يتمكن في واقع الأمر من هدم هذا المبدأ، وإنما أصبح يفرض وضع ميزانيات تخطيطية إلى جانب الميزانيات السنوية التي لا تكاد توجد في دولة من الدول إلا وتأخذ بنظامها .

3- موازنة الدورة الاقتصادية:

---

[1] - -خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2011-2014 ص 204.

[2] -محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام. مبادئ المالية العامة، ط1 ، دار المسيرة، عمان الأردن،2007 ، ص 158.

[3] - عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، مذكرة دكتورة في مالية والمحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة ادرار، 2018/،2019 ص 16 -17

لقد كان من نتيجة تناوب الفترات الكساد والرواج (الدورات الاقتصادية) في اقتصاديات الدول الرأسمالية، أن يتجه بعض الاقتصاديين (ليندال ميردال بالويد) بالمناداة بميزانية الدورة الاقتصادية والتي يتم من خلالها معالجة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية، وبالطبع سوف تكون فترة الميزانية المقترحة هي نفسها فترة الدورة الاقتصادية في المتوسط.

في فترات الرواج الاقتصادي يتعين على الحكومة من خلال مستوى الطلب الكلي (زيادة الضرائب مثلا) وتؤدي هذه السياسة إلى الحد من العوامل التي يمكن أن تعجل بحدوث التضخم النقدي، وفي أوقات الكساد يتعين أتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى الطلب الكلي، ويتم تمويل هذه السياسة التوسعية في حالة عجز الإيرادات عن طريق الاقتراض العام أو الالتجاء إلى الأموال الاحتياطية التي تراكمت من خلال فترات الرواج.

ومن الناحية النظرية تعد ميزانية الدورة فكرة ملائمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، ولكن فترة الدورة في حد ذاتها يصعب تحديدها بدقة، وخاصة في ظل التدخلات الاقتصادية في مسار الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى محاولة تطبيق الدورة سوف يواجه بصعوبات عديدة ومتنوعة تتعلق بمشاكل التنبؤات بالإيرادات النفقات، ومشاكل تتعلق بعمليات الرقابة ...إلخ، ومن الناحية العملية يستحيل تطبيق ميزانية الدورة إلا في الدول صغيرة الحجم اقتصاد صغير نسبيا، وتعد السويد الدولة الوحيدة التي طبقت ميزانية الدورة، وقد أخذت أيضا كل من بلجيكا وفنلندا وسويسرا بالفكرة الرئيسية لميزانية الدورة.

4- الاعتمادات الإضافية:

لما كانت أرقام الميزانية العامة هي عبارة عن أرقام تقديرية لمدة سنة مقبلة، فقد يحدث أثناء السنة المالية، أن يظهر أن الإعتمادات المخصصة لبند من البنود أو نوع من الأنواع غير كافية فيظهر عجز واضح على هذا البند.

وعندما تلجأ الحكومة إلى السلطة التشريعية بطلب فتح اعتمادات إضافية، بجانب الإعتمادات الأساسية المقررة لبعض البرامج القائمة، أو فتح اعتمادات إضافية لبعض النفقات الضرورية الطارئة التي لم يكن لها أصلا اعتماد بالميزانية والنوع الأول قد يطلق عليه اعتمادات تكميلية، أما النوع الثاني فقد يطلق عليه اعتمادات استثنائية، والإعتمادات الإضافية تغطي الجزء المتبقي من الميزانية أي أنها أقل من سنة، مما قد يعده البعض خروجا على مبدأ السنوية اقتضته الظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية السائدة، ولكنه في الواقع قبول فكرة اعتمادات إضافية وتطبيقها بعد تطويرا لمبدأ السنوية للميزانية ومرونة في تطبيقه وليس خروجا عليه.

5- الإعتمادات الإثنا عشرية (الأقل من سنة):

من المعلوم أن الحكومة لا تستطيع جباية أية ضريبة أو عقد أية نفقة دون أن يؤذن بها سلفا من السلطة التشريعية، أي دون أن يصادق مجلس النواب على الميزانية التي تجيز هذه الجباية وهذا الإنفاق ...إلا أن المصادقة على الموازنة قد يتأخر لسبب ما عن بداية السنة المالية، ولما كانت هناك نفقات لا تستطيع الحكومة تأجيلها كرواتب الموظف مثلا فإنها تفوض استثناءات بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة، وريثما يقرها المجلس النيابي وتسمى هذه الإعتمادات المؤقتة (الميزانيات الإثنا عشرية) ولها أحكام خاصة تختلف باختلاف الدول.

الاستثناءات الخاصة بقاعدة مبدأ سنوية الميزانية العامة في الجزائر:

تستنبط الاستثناءات الواردة على قاعدة سنوية الميزانية العامة في الجزائر على اعتبارين مختلين[1]:

1-من جهة الاعتبارات الفنية والتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة

2-من جهة الاعتبارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج، يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة.

ويمكن حصر الاستثناءات التي ترد على قاعدة السنوية للميزانية العامة في:

- عمليات البرامج الخاصة بالتجهيز
- ترحيل الإعتمادات
- الإعتمادات الشهرية
- الميزانية المؤقتة
- الإعتمادات التكميلية

الفرع الثاني: مبدأ الوحدة:

يقصد بمبدأ الوحدة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركز المالي ،وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة بالاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية حيث ان لهذا المبدأ مجموعة من الاستثناءات وهي[2]:

أولا: الميزانية المستقلة:

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة محيث من المعروف أن الاستقلال في الشخصية يليه منطقيا الاستقلال في الميزانية مما يعني نهاية المطاف أن تكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة دون الحاجة لإعلان صريح لذلك.

ثانيا: الحسابات الخاصة على الخزانة:

هي حسابات يفتح على قيود الخزينة العمومية وتتميز بكونها تتحرك خارج إطار الميزانية أي مثلا الحسابات المصرفة (البنكية).

ثالثا: الميزانيات الغير العادية: تلجأ الدولة إلى وضع مثل هذه الميزانيات في ظروف استثنائية كأوقات الحروب ولهذا يقال إن الميزانية توضع لأغراض مؤقتة استثنائية وتتميز هذه الميزانيات يكونها تمول بإيرادات استثنائية والسبب في فصلها عن الميزانية العامة هو أن لو أدرجت إيراداتها ونفقاتها مع الميزانية العمومية لأدى ذلك إلى عدم صح المقارنات التي يجري بها المجلس النيابي ليراقب مدى تطور الدولة المالي.

[1] - عبود ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 20

[2] - ولد عبد الصدوق حناشي و بلخيرات سبيع، دور المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية جامعة المدية نموذجا، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2020/2019 ، ص 39 -40

رابعا: الميزانيات الملحقة:

هي ميزانيات المرافق العامة تتمتع بموارد خاصة هي ذات طابع اقتصادي، حيث يقتصر نشاطها أساسا في إنتاج السلع والخدمات مقابل ثمن وتتمتع باستقلال مالي ولكن لم تمنح الشخصية الاعتبارية من خلال ذلك تعرض النفقات وإيرادات هذا المرفق خارج الميزانية العامة تلحق بها لذا سميت بميزانية ملحقة.

الفرع الثالث: مبدأ العمومية:

المقصود به أن الميزانية يجب أن تكمن شاملة لكل الإيرادات والنفقات المتعلقة الدولة دون أي زيادة أو نقصان يؤدي هذا المبدأ إلى مبادئ فرعية هي:

أولا: عدم تخصيص الإيرادات:

ويقضي هذا المبدأ ألا يخصص أي إيرادات من إيرادات الدولة لتغطية نفقة معينة جبل تدخل كل الإيرادات إلى الخزينة العمومية دن تخصيص ثم توزع بعد ذلك حسب احتياجات كل يصلح.

ثانيا: مبدأ تخصيص النفقات:

إذا كان ميناً عدم التخصيص هم الذي يحكم الإيرادات فإن النفقات يحكمها مينا التخصيص أي أن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية يجب أن تخصص بدقة لكل نوع أوجه الإتفاق وذلك حتى لا تترك الفرصة للأمرين بالصرف التصرف في بذلك يصبح هذا المبدأ لمنع الإسراف من جهة وتمكين الجهات المعنية بالرقاب من جهة ثانية.

من الاستثناءات الخاصة بقاعدة عمومية الميزانية العامة:

إن قاعدة عمومية الميزانية العامة تناقضها قاعدة الصوافي BUDGET NET هذه القاعدة وبموجب الأخيرة، لا يقيد في الميزانية العامة إلا الواردات الصافية أو النفقات الصافية، أي بعد أن يجري حسم المصاريف من قيمة الواردات (الإيرادات) المحصلة، أو حسم الربع الذي حصلته إدارة مختصة من الإيرادات من قيمة النفقات المعتمدة. إن قاعدة الصوافي تعتبر استثناء ا لقاعدة شمول الميزانية العامة ولا تزال مستعملة عند كثير من الدول والأنظمة الاتحادية كسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وقد تضطر الدولة في بعض الأحيان إلى إنشاء مصالح مستقلة أو مؤسسات عامة متمتعة بالاستقلال المالي، وتكون ميزانيتها مستقلة في هذه الحالة، وهذه الميزانيات المستقلة تنظم وفقا لقاعدة الشمول، لكن ما يظهر منها في الميزانية العامة يكون وفقا لقاعدة الصوافي إذ لا يقد منها في الميزانية العامة سوى الاعتماد المرصد لتغطية عجزها، أو الإيراد الصافي المأمول منها. كما انه في بعض الضروريات العلمية تقتضي أحيانا بأن تقيد بعض الواردات الصافية في الميزانية.[1]

الفرع الرابع: مبدأ عدم التخصيص:

يقصد بهذا المبدأ ألا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلته على نوع معين من النفقات، والسبب وراء اعتماد هذا المبدأ هو أنه إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد، وإذا زاد

[1] - عبود ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 27

الإيراد سوف يؤدي إلى إسراف في الإنفاق، وقد ورد في قانون المالية أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة دون تمييز[1].

من استثناءات مبدأ عدم التخصيص ما يلي:

- في حالة القروض المشروطة التي تقدم للدولة من قبل جهات معينة تشترط تخصيصها للإنفاق على مشروع معين، وهي حالة تمويل بنوك التنمية العالمية للبنية الأساسية في الدول النامية؛
- في حالة تخصيص الحكومة مورد لسداد قرض عام داخلي، وذلك تشجيعا لمواطنين على الاكتتاب على القرض؛
- في حالة المبالغ التي تخصصها الحكومة لبعض المؤسسات التي استقالت ميزانيتها عن الميزانية العامة الدولة، كالمرافق العامة للدولة، والمؤسسات الاقتصادية.
- توجد بعض الدول تخصص واردات (إيرادات) عدد من مرافقها العامة لغايات تربوية وخيرية واجتماعية وعمرانية.

الفرع الخامس: مبدأ التوازن:

نقصد به وجوب تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، لأنه إذا زاد إجمالي النفقات عن إجمالي الإيرادات فالميزانية في حالة عجز، أما إذا زاد إجمالي الإيرادات عن إجمالي النفقات فهذا يحدث فائض في الميزانية.[2]

المطلب الثالث: مراحل اعداد الميزانية

تمر الميزانية العامة بمراحل وخطوات عديدة تكون في مجملها دورة الميزانية وتجتمع في أربعة مراحل كبرى هي: مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة المناقشة والمصادقة البرلمانية، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة وتسليم الحسابات، وفيما يلي سنتطرق لهذه المراحل:[3]

الفرع الأول: مرحلة تحضير الميزانية

إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية (الحكومة) ويعود هذا الاختصاص إلى وزارة المالية بالذات التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع القطاعات (الوزارات) الأخرى.

- الأعمال الأولية لمديرية الميزانية لوزارة المالية تقوم هذه الهيئة بالتعاون مع باقي المديريات المختصة بوزارة المالية بتقييم شامل مجموع الإيرادات والنفقات لتتمكن بذلك من تقديم عرض تتحدد فيه المعالم الكبرى للوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد.

---

[1] - نسيمة مرزوقي، دور الخزينة الولاية في تحقيق توازن الميزانية العامة دراسة حالة خزينة ام البواقي، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2018/2017، ص 8

[2] - نسيمة مرزوقي، مرجع سبق ذكره ص 8

[3] - مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة دكتوره تخصص تسير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص 59 -60

- مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الحكومة: يقدم وزير المالية العرض التقييمي (الذي يتضمن التوجهات الكبرى التي يمكن إعطاءها للميزانية التحضيرية) في اجتماع مجلس الحكومة، ليتم مناقشته مع باقي الوزراء، وتحديد الأولويات المتعلقة بكل قطاع.
- منشور مديرية الميزانية لوزارة المالية استنادا إلى التوجهات التي صيغت داخل مجلس الحكومة تقوم هذه المديرية بتحضير منشور يتم إرساله لمختلف الوزارات يتضمن هذا المنشور المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التحضير.
- تحضير الميزانيات القطاعية: يجب الإشارة أن كل وزارة قطاعية يوجد بها مديرية مكلفة بالميزانية والوسائل يوكل لها مهمة تحضير ميزانية القطاع، فبناءا على ما تضمنه المنشور تقوم هذه المديرية بالتنسيق مع كل المصالح والهيئات التابعة للوزارة المعنية بتحديد مقترحات للميزانية يتم بلورتها ضمن الميزانية القطاعية التي ترسل إلى وزارة المالية، ويجب أن ترفق المقترحات المقدمة من طرف الوزارات القطاعية بوثائق تبررها. والفحص النقدي لمقترحات الوزارات القطاعية
- مناقشة المقترحات على المستوى الوزاري: تبدأ هذه المرحلة المناقشات بين مختلف الوزراء الذين يحاولون الدفاع عن مقترحاتهم وبين وزير المالية الذي يرفض كل ما من شأنه رفع مستوى الإنفاق العام أو إحداث اختلالات في التوازنات المالية الكبرى. وهذه المرحلة ترمي إلى تقريب وجهات النظر والتي يفصل فيها إما بالتحكيم الذي يقوم به رئيس الحكومة أو حتى تحكيم رئيس الجمهورية في بعض القطاعات والحالات المعينة. بعد هذه الخطوات تعد وزارة المالية مشروعها لقانون المالية والميزانية ليتم طرحه أمام البرلمان لمناقشته فالمصادقة عليه وهذا ما سنتعرض له في المرحلة الثانية من دورة الميزانية.

الفرع الثاني: مرحلة المصادقة على قانون المالية والميزانية:

إن مشروع قانون المالية و الميزانية يتم تقديمه من طرف الحكومة أمام البرلمان لتتم مناقشته قبل المصادقة عليه و بناء على المادة 20 من الدستور فإن البرلمان يصادق على قانون المالية في أجل أقصاه 75 يوما من تاريخ إبداعه لديه و الحكومة بدورها بحيرة على إبداع المشروع لدى البرلمان في أجل محدد يكون على أكثر تقدير الخامس عشر (15) من شهر سبتمبر عن كل سنة، و ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تتضمنه المادة 126 من الدستور و التي تحدد المدة التي يجب من خلالها على رئيس الجمهورية الإمضاء على قانون المالية وإصداره.

الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة:

تتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإبداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به، كما يتم الإنفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الميزانية. وعليه فإن عمليات تنفيذ النفقات تنقسم إلى عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات دفع النفقات.

الفرع الرابع: عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة:

إن هدف الرقابة على الميزانية العامة هو حماية الأموال العمومية من كل أشكال الانحراف والغش والتلاعب، و هذا ما يفسر تعدد أشكال هذه الرقابة و تنوع طبيعتها و اختلاف أهدافها و كثرة الهيئات والمؤسسات المضطلعة بها.

- الرقابة الإدارية:

إن الرقابة الإدارية هي تلك التي تقوم بها الحكومة بنفسها من طرف موظفين حكوميين و هم الرؤساء عن العاملين بالحكومة على مرؤوسيهم و من طرف وزارة المالية على الإدارات الحكومية المختلفة، و ذلك بواسطة قسم مالي خاص زيادة على هذا فالمحاسب العمومي يقوم برقابة على الأمر بالصرف من خلال الانتقال من المرحلة الإدارية إلى المرحلة المحاسبية بالنسبة إلى عمليات تنفيذ النفقات و الإيرادات.

-رقابة المفتشية العامة للمالية IGF inspection générale des finances :

أنشأت المفتشية العامة للمالية بموجب المرسوم رقم 80-3 المؤرخ في 1 مارس 1980، تخضع هذه الهيئة للسلطة المباشرة لوزير المالية الذي يقوم بتحديد برنامج عمل المفتشية سنويا ابتداءا من الشهر الأول من كل سنة أخذا بعين الاعتبار طلبات المراقبة التي يتقدم بها أعضاء الحكومة وتتم المراقبة من طرف المفتشية بعين المكان بناءا على المستندات كما أنها قد تكون فجائية أو بعد إشعار مسبق.

-الرقابة القضائية : مجلس المحاسبة "la cours des comptes " :

يعتبر مجلس المحاسبة أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية و أكثر فعالية و كذلك الأكثر اختصاصا و شمولية و حددت كيفية الرقابة من طرف مجلس المحاسبة بموجب القانون 90-32 المؤرخ في 04/12/1990 المتعلق بمجلس المحاسبة و سيره، إذ يعتبر هيئة مستقلة ذات صلاحيات واسعة في ميدان الرقابة اللاحقة لمالية الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية الخاضعة للقانون الإداري و المحاسبة العمومية، و بذلك يختص مجلس المحاسبة في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها الآمرون بالصرف و المحاسبون العموميون و يتحقق من دقتها وصحتها و نزاهتها و تكون هذه المراقبة باتهام أو إبراء كل من الأمر بالصرف و المحاسب العمومي إذ يتعين على كل من الأمر بالصرف و المحاسب العمومي أن يودع حسابات تسييره للسنة المنصرمة لدى مجلس المحاسبة الذي يتفحصها و يراجعها، و بصدور الأمر 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 الذي يحدد حاليا صلاحيات وتنظيم و سير مجلس المحاسبة أصبح يتمتع من جديد باختصاصات قضائية و إدارية واسعة تخوله الحكم على حسابات المحاسبين العموميين و مراقبة الانضباط الميزاني و المالي و المعاقبة على المخالفات المتعلقة بذلك من جهة، و من جهة أخرى مراقبة أداء الهيئات الخاضعة لرقابته أي تقييم تسييرها من حيث الفعالية و الكفاية و الاقتصاد و تقديم التوصيات الملائمة لحسن هذا التسيير .

-الرقابة السياسية:

إن الغاية من الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية هي التأكد من احترام الإجازة التي أعطاها البرلمان للحكومة في جباية الإيرادات وصرف النفقات، وتتحقق هذه الرقابة عن طريق إلزام الحكومة بتقديم حساب ختامي في نهاية السنة المالية للسلطة التشريعية يبين فيها ما تم جبايته فعلا من إيرادات وما تم صرفه من نفقات ومدى مطابقة كل هذا لما ورد في الميزانية.

- قانون ضبط الميزانية:

لقد نصت المادة 160 من دستور 1996 على أن تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة "مالية" وأضافت في فقرتها الثانية " تختم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان.

المبحث الثاني: النفقات العامة

ازدادت أبنية دراسة النفقات العامّة، في الفتّرة الأخيرة مع توسّع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أبنية النفقات العامّة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامّة. ولذلك نرى أن النفقات العامّة قد شهدت تطوّرًا وتزايدًا كبيرا يساير التطوّر الذي حدث في دور الدولة. وسنتطرق في هذا الفصل إلى مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأسباب زيادة النفقات

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

تعتبر نفقات الميزانية العامة أداة من أدوات السياسة المالية والتي تستخدمها من اجل تحقيق دورها في مختلف المجالات.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

تعرف النفقات العامّة بأنّها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها سلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنّها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص ما بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أنّه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[1]

ويمكن تعريفها أنّها مجموعه بالمصرفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فتّرة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، ونلاحظ أن الحاجات العامّة تختلف من الدولة إلي أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة، ومرتبط بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[2]

الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة

حيث تكمن خصائص النفقات العامة في[3]:

- **النفقة العامة مبلغ من النقود:** يتميز إنفاق الدولة في وقتنا الحاضر بأنه مبلغ نقدي، بعد أن كانت الدولة في الماضي تميل إلى أداء بعض التزاماتها في صورة عينية، أي مقابلا عينيا وذلك مقابل حصولها على البضائع والخدمات، أو تقدم للعاملين معها بعض المزايا العينية كمنحهم السكن والمأكل والملبس والخدمات الصحية. ومع التطور استبعد الأسلوب العيني لعدم ملائمته لمتطلبات العصر لاعتبارات لا يحول من لجوء الدولة إلى الحصول على بعض الخدمات والبضائع مجانا أو عينيا وخاصة في حالات الضرورة

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الماليّة العامّة، النفقات العامّة الإيرادات العامّة الميزانية العامّة للدولة، ديوان المطبوعات لجامعية، الساحة مركزية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص65

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامّة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص230

[3] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 ص38

- **صدور النفقة من شخص عام:** فيشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن تكون صادرة عن شخص معنوي عام، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، إذن يشترط في اعتبار أن النفقة عامة، أن تصدر من شخص عام معنوي أداري، والذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة. إن الفقه المالي طرح معيارين للتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وهما، المعيار القانوني او لإداري، والمعيار الوظيفي في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة[1]:

أ-المعيار القانوني الإداري: يعتمد أصحاب هذا المعيار في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة على أساس صفة القائم بالإنفاق وعلى طبيعة الاختلافات بين نشاط الهيئات العامة والهيئات الخاصة. وتستهدف الأولى تحقيق المصلحة العامة او التي يقوم بها أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة، بينما تستهدف الثانية (الأفراد والهيئات الخاصة من شركات وجمعيات) المصلحة الخاصة بالاعتماد على التعاقد فيما بينها أو مع الهيئات العامة.

ب-المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر النفقة عنها وليس على أساس صفة القائم بالإنفاق، وبناءا على ذلك تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها الآمرة والسيادية، أو قام بها الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الدولة صلاحية استخدام السلطة الآمرة، وفي حالة غياب السلطة الآمرة والمصلحة العامة فإن النفقات التي تقوم بها الدولة أو هيئاتها بما فيها شركات القطاع العام تعتبر نفقات خاصة.

ج-تحقيق حاجة أو منفعة عامة الأصل :أن غاية النفقات العامة هي تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين وإشباع حاجاتهم وإذا كان مفهوم المنفعة العامة في الفكر التقليدي يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة فإن المفهوم الحديث للمالية قد وسع من مضمون المنفعة العامة ليضم النفقة المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن تحديد النفقات العامة يكون على أساس معيار المنفعة العامة، فإذا كان الإنفاق هو لإشباع حاجة عامة فهو إنفاق عام، ويتوقف ذلك على فلسفة الدولة السياسية وعلى النظام الاقتصادي الذي يتبعه وعلى حجم تدخل الدولة في المجتمع ووظائفها.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

وتنقسم النفقات العامة الى عدة اقسام نذكر أهمها في:

الفرع الأول: التقسمات العلمية والاقتصادية لنفقات العامة

يقصد بتقسيم النفقات العامة ترتيبها ضمن فئات متشابهة وعرضها في شكل واضح يسهل دراستها وتحليل الآثار المترتبة عليها، وقد اختلفت طرق تقسيم الإنفاق العام حسب الهدف المرجو تحقيقه من ذلك التقسيم ومن أهم هذه التقسيمات،

التقسيم الاقتصادي والتقسيم الإداري، والهدف من التقسيم الاقتصادي معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي وينقسم إلى قسمين الإنفاق الحقيقي والانفاق التحويلي [1]

1-الانفاق الحقيقي (النفقات الحقيقية): هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية[2]

2-الإنفاق التحويلي:

هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال (نفقة غير منتجة) بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. فهي نفقات تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصفة مباشرة. ونميز بين ثلاثة أنواع من النفقات التحويلية [3]

2-1 نفقات تحويلية ذات طابع اقتصادي: تشمل الإعانات المقدمة من طرف الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بغرض تخفيض الأسعار.

2-2نفقات تحويلية ذات طابع اجتماعي: هي تلك الإعانات التي تقدمها الدولة بهدف مساعدة الفئات الهشة في المجتمع

2-3نفقات تحويلية ذات طابع مالي: تلك الإعانات التي تمنحها الدولة حسب ما تقتضيه قوانينها.

أما بالنسبة للتقسيم الإداري فالهدف منه توضيح العلاقات المالية المختلفة التي تقوم بها الحكومة كما يساعد هذا التقسيم على إعداد الميزانية العامة للدولة.

ويصنف الإنفاق الحكومي طبقا لإحصاءات مالية الحكومة الصادرة من الصندوق النقد الدولي إلى نوعين من التصنيفات هما الاقتصادي والتصنيف الوظيفي،وعلى وفْق التصنيف الأول يقسم إجمالي الإنفاق الحكومي إلى مكونات الرئيسية الإنفاق الجاري و الإنفاق الإستثماري وصافي الإقراض، كما يصنف الإنفاق الجاري اقتصاديا إلى الأجور والرواتب، الإنفاق على شراء السلع و الخدمات، مدفوعات الفائدة و الدعم و المدفوعات التحويلية.أما التصنيف الثاني هو التصنيف الوظيفي الذي من خلاله يقسم الإنفاق الحكومي طبقا لوظائفه، كالإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق على الأمن والدفاع ، والإنفاق على التعليم ، والإنفاق على الصحة والإنفاق على الضمان الإجتماعي، والإنفاق على السكن

إن تقسيمات الإنفاق في ميزانيات الدول إنما تنبني في وضعها على جملة من الاعتبارات التاريخية والسياسية والمعايير الاقتصادية والإدارية[4]

---

[1] سلوى عبد الرحمن العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006، ص8

[2] عبد الكريم صادق، بركات يونس، أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، دار الجامعية، بيروت 1973 ص 82

[3] بطاهر جمال الدين، مراقبة تنفيذ النفقات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011ص 24

[4] حلمي إبراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه فلسفة في علم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2004، ص56

المعيار الإداري:

يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالانفاق حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

المعيار الوظيفي:

حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع، وعلى سبيل المثال نجد أن تقسيم النفقات العامة المعمول به في الميزانية الإنجليزية يرجع إلى اعتبارات تاريخية، والتقسيم الذي تأخذ به الميزانية الفرنسية كان يرجع إلى إعتبارات إدارية ثم إتجه العمل إلى إدخال بعض الإعتبارات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة ثم تقسم النفقات العامة داخل كل وظيفة إلى اقسام فرعية يتعلق كل منها بقطاع اقتصادي معين تتناسب مع القطاعات التي تنقسم إليها الخطة الاقتصادية.

المعيار الإقتصادي:

ويقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي بالقول بنفقات اقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعا بحسب أنواع هذا النشاط، ومثال ذلك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الإقتصادي إلى المجالات المختلفة التي تدخل في هذا القطاع كمجال الزراعة والصناعة والتجارة والنقل.. إلخ.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

تشمل الأعباء الدائمة للدولة على ثلاثة أنواع من النفقات وهي[1]:

- نفقات التسيير.
- نفقات الاستثمار.

أولا: نفقات التسيير:

هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير في أربع عناوين كما جاءت في المادة 24 من قانون المالية لعام 1984. ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب.. إلخ. ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. فهذا النوع من النفقات أساسيا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[2]

-أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإرادات.

- تخصيصات السلطات العمومية.

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 76، ص78

[2] المادة 24 قانون المالية لعام 1984

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

-التدخلات العمومية

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، بتم تفصيلها وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيخصان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسم التوزيع، ويقسم الباب إلى اقسام ويتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الواحد الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية، وعنصرا مُهمًا في الرقابة المالية.

ثانيا: نفقات الاستثمار

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع استثماري الذي يتولد عنه زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد[1]. وتتفرع هذه النفقات إلى ثلاثة أبواب [2]

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة ؛

-النفقات الأخرى بالرأسمال

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

إن ظاهرة ازدياد الإنفاق العام وتوسع حجمه في ميزانيات الدول قد دفعت بالعديد من الكتاب لمناقشة هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب وراء ازدياد حجم النفقات العامة في ميزانيات هذه الدول

الفرع الأول: أسباب ظاهرية لتزايد النفقات العامة

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها. وبعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق وتتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود وتغير أساليب المحاسبة واتساع إقليم أو مساحة الدولة. وتتمثل الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة في:

أولا: تدهور قيمة النقود:

إن التدهور المستمر في قيمة النقود في مختلف بلدان العالم عادة ما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقد المتداول في تلك الدول وذلك بسبب زيادة الأسعار فالحكومات اليوم أصبحت تدفع مبالغ طائلة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما سبق عن طريق دفع مبالغ زهيدة، وعليه فإن زيادة النفقات في مثل هذه الأحوال لابد أن تعود إلى ارتفاع أسعار تلك السلع الخدمات وليس إلى الزيادة في كمية أو في نوعية تلك السلع والخدمات، أي أن هذه

[1] صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 25

[2] المادة 35 من القانون 84-17

الزيادة هي مجرد زيادة صورية لا أساس لها من الواقع لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات التي تقوم الدولة بتمويلها والإشراف عليها[1]

ثانيا: اختلاف طرق المحاسبة العمومية

في الماضي كانت الموازنة العامة تظهر المبالغ الرقمية للإيرادات والنفقات العامة، بعد أن تتم المقاصة المباشرة والفورية بين الإيرادات والنفقات، فإذا ظهر فائض أو عجز يظهر في الموازنة العامة. وبعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة حيث لا يجوز إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات وجب إدراج جميع الإيرادات او لنفقات في وثيقة واحدة، حيث أصبح يستخدم ما يطلق عليه طريقة الموازنة الإجمالية، وفي بعض الدول تدخل هناك بنود جديدة للإيرادات والنفقات دون أن يتغير الحجم الحقيقي للإنفاق العام، كما كان في الماضي يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة، ومع اعتماد وحدة الميزانية أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، ما أدى إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة[2]

-ثالثا : زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها. ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة. إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي

وضم أية رقعة يترتب عليها زيادة في حجم السكان، فهنا الزيادة في النفقات لا تعود بمنافع حقيقية على سكان الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه فالتوسع في النفقات كان لسد حاجة السكان الجدد من الخدمات والمنافع وبالتالي فهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية[3]

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

نوجزها فيما يلي:

الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية من الإنفاق وبمعنى آخر تلك الأسباب التي تؤدي إلى نمو حقيقي للإنفاق العام، أي أنه هناك توسع في حجم السلع او لخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات القائمة، وهو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها، وتنقسم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة إلى خمسة أقسام هي اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية، ومالية.

1-الأسباب الاقتصادية:

[1] علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، دار عالم الكتب، الكويت ص53

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص137

[3]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره،ص 66

بدأت الدولة في التوسع بمشروعاتها العامة الاقتصادية بكافة أشكالها وأدى ذلك إلى نمو الدخل القومي وبالتالي زيادة موارد الدولة وانتاجها. فكان أن توسعت دخول الأفراد وتحسنت مستويات خدماتهم وبالمقابل أدى ذلك إلى اتساع دائرة الضرائب والرسوم بحيث سهل على الدولة من اقتطاع مبالغ ضريبية كبيرة عملت على زيادة الإيرادات العامة للدولة. مما دفع هذا الأمر إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين والتوسع في النفقات العامة.

من جانب آخر فإن زيادة الموارد الاقتصادية والمالية للدولة شجعها للقيام بمهام ووظائف متعددة في الحياة الاقتصادية وللحفاظ على التوازن الإقتصادي ولتوجيه التنمية. كل هذه الأسباب ساهمت في زيادة حجم الإنفاق العام ووسعت من دائرة الإنفاق، فقيام الدولة بتقديم الإعانات والمنح والمساعدات وحرص الدولة على محاربة الكساد والبطالة والتضخم كلها أسباب رئيسية دفعت لازدياد النفقات العامة[1]

2-الأسباب السياسية:

تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إد ا رج العوامل التالية:

-انتشار مبادئ الديمقراطية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة، أضف إلى ذلك أنه في حالة انتشار المبادئ الديمقراطية ،يزداد عدد الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة وهذا ما يجعلها تسعى إلى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الانتخابية .ما يدفع فيما بعد الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية للالتزام إلى حد ما بوعوده ،وللحفاظ على مركزه السياسي، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة[2].

-زيادة نفقات التمثيل الخارجي: لقد أدى تطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة، إلى اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة ، وتزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى ،و أصبحت المؤتمرات الدولية تعقد للتباحث في مختلف الشؤون الدولية (البيئة ، السلام ،الاقتصاد) بالإضافة إلى ذلك فإن واجبات التعاون الدولي تحتم على الدول في بعض الأحيان، تقديم مساعدات والمنح المادية والفنية للدول الأجنبية، أو لرعايتها، وقد أدى ذلك جميعه إلى تزايد حجم النفقات العامة.

- زيادة النفقات العسكرية: يهدف الإنفاق العسكري إلى الحماية من العدو الخارجي، وحماية نظام الحكم وخاصة في الدول غير الديمقراطية أو حديثة العهد بها، وباستمرار الحروب والصراعات الدولية من ناحية والإضرابات الداخلية من جهة أخرى يزيد الإنفاق العام في مجالات الدفاع والأمن، بل إن هذا الإنفاق يتزايد ليس فقط أثناء الحروب والإضرابات الداخلية ولكن قبلها وبعدها، بل ودونها في ظل الجيوش النظامية وسباق التسلح العالمي[3]

3-الأسباب المالية:

[1] اعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص56

[2] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007 ص126

[3] محمود عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية،2006، ص39

تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة. حيث أن الحصول على قروض قد دفع الدول إلى زيادة النفقات العامة والتوسع في حجم الإنفاق وان لهذه القروض آثار أدت إلى زيادة حجم الإنفاق حيث أن وضع فوائد القروض وتسديد قيمتها مستقبلا كان لا يقل أهمية في اتساع دائرة الإنفاق العام[1]

4-الأسباب الإدارية:

إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع وذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين، وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة. وعلى الرغم من اتساع نطاق نشاط الدولة يفرض زيادة في المصروفات الإدارية إلا أن جانبا كبيرا من هذه الزيادة يرجع إلى سوء الإدارة والتنظيم في القطاع الحكومي وانخفاض إنتاجيته[2]

المبحث الثالث: الإيرادات العامة

تعدّ نظرية الإيرادات العامّة من أهم النظريات التي شغلت بال العديد من المفكرين الماليين منذ أقدم العصور، بل لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا بأنّها قد سبقت في الأبنيّة نظرية النفقات العامّة.

فلكي تستطيع الدولة أن تؤدّي دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بالإنفاق العام، يتعن عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامّة والتي تعدّ دخولاً للدولة بسكّنها من تغطية نفقاتها العامّة في شتّى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

إيرادات الدولة تتكون من موارد ذات طبيعة متعددة ومختلفة وتخضع إلى قواعد في تحصيلها.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

وهي مجموعة من المداخيل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[3]

وأيضا تمثّل الإيرادات العامّة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فتّة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والماليّة، ومن ذلك يتّضح بأن الإيرادات العامّة متنوعة ومتعدّدة[4]

الفرع الثاني: طبيعة الإيرادات العامة

[1] أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 57

[2] محمد ألبنا، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص181

[3] محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، ص51

[4] بد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والماليّة العامّة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص236

وتتمثل في[1] :

1. إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
2. مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
3. التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المواداة والأتاوى.
4. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
5. التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة

وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

المطلب الثاني: قواعد تحصيل الإيرادات العامة

وتتمثل هده القواعد في:[2]

1- يكون الترخيص بتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم سنويا، ويقيم الحاصل: وكذا "الحصة المخصصة للميزانية العامة للدولة بموجب قوانين المالية.

2-تعرف المادة 15 الرسوم شبه الجبائية كما يلي: "تعتبر بمثابة الرسوم شبه الجبائية كل الحقوق والرسوم والأتاوى الواردة في الجدول الملحق بقانون المالية والمحصلة لفائدة شخص اعتباري غير الدولة والولايات والبلديات. كما نصت نفس المادة على أنه لا يمكن تأسيس أحكام قانون المالية.

3- .نصت المادة 16 على التساقط الرباعي للديون المستحقة للغير بالتقادم حيث جاء في هذه المادة مايلى: "تسقط بالتقادم وتسدد نهائيا لفائدة المؤسسات العمومية المعنية كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو مؤسسة عمومية مستفيدة من إعانات ميزانية التسيير، عندما لم تدفع هذه الديون قانونا في أجل أربع (4) سنوات ابتداء من اليوم الأول للسنة المالية التي أصبحت فيها مستحقة وذلك ما لم تنص أحكام قانون المالية صراحة على خلاف ذلك".

لكن المادة 17 وضعت استثناءا على القاعدة العامة المذكورة أعلاه يكمن في ثلاث حالات وهي:

-القاعدة لا تطبق على الديون التي قد لا يتم الأمر بصرفها ودفعها بفعل الإدارة في الآجال المشار إليها أعلاء.

- لا تطبق كذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة 316من القانون المدني؛

[1] المادة 11 من القانون رقم 84-17

[2] المادة 12 و19 من القانون 84-17

- في حالة رفع: لدى هيئة قضائية توقف آجال السقوط الرباعي وهذا ابتداء من تاريخ الطعن إلى تاريخ صدور القرار القضائي النهائي والمثبت لحق الدائن. أما المادة 18، فإنها نصت على كيفية تسديد الديون التي لا تزال مستحقة والتي تدخل في إطار الاستثناءات المذكورة أعلاه، يكون هذا التسديد وفقا لقواعد الميزانية والمحاسبة العمومية المعمول بها

.4-فيما يخص تحصيل الديون غير المتعلقة بالضريبة وبأملاك الدولة والمحدثة لفائدة مصالح الدولة خولت المادة 19 للوزراء وللولاة في حدود اختصاصاتهم سلطة إصدار لتحصيل هذه الديون (Etats exécutoires) بيانات تنفيذية يمكن لهذه البيانات التنفيذية أن تكون محل طعن لدى الهيئات القضائية طبقا للتشريع المعمول به.

المطلب الثالث: أنواع الإيرادات العامة

وقد تعددت آراء مفكري المالية العامة حول أنواع الايرادات العامة غير أن أغلب الآراء تجمعها في التقسيمات التالية:

1-الإيرادات السيادية:

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإلزام استنادًا على السلطة السيادية للدولة، مثل الضرائب، الغرامات، الرّسوم[1]

2-الإيرادات غير السيادية

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني، مثل الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات التي بسلكها الدولة والقروض والهبات...الخ

ومن ذلك يتّضح بأفّ الإيرادات العامّة متنوّعة ومتعدّدة وأهم أنواعها: إيرادات الدولة من أملاكها: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها، وتنقسم ممتلكات الدولة أيًّا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة والتي يطلق على هذا النوع من الإيرادات العامّة بالدومين[2]

التعريف بالدومين: يقصد بالدومين مجموع الأموال العقارية التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة[3]

وينقسم الدومين الحكومي إلي[4]

1-2 أملاك الدولة العامة (الدومين العام): وتشمل أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والجسور والشوارع والحدائق العامة والموانئ والمطارات، وغيرها، ولا يجوز بيع أو تملك أملاك الدولة العامة (الدومين العام) بوضع اليد عليها لمدة طويلة ولا تعطي في معظم الأحيان ايرادات، إلا أن الدولة تفرض في بعض الحالات رسوما على الإنتفاع بهذه

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ، ص38

[2] طارق الحاج، المرجع نفسه، ص 38

[3] مهدي رضا، محاضرات في مياس المالية العامة، السنة الدراسية 2021-2021، ص46

[4] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،2016، ص83

الأموال (مثل الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق، والمتاحف العامة وغيرها)، والغرض من هذه الرسوم هو تنظيم إستعمال الأفراد لهذه الأموال والرغبة في تغطية قسم من نفقات إنشائها وتشغيلها وصيانتها إلا أن القاعدة العامة في معظم بلدان العالم ، هي مجانية الانتفاع بأملاك الدولة العامة.

2-2: أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص): وتديرها الدولة وتستثمرها بصفتها مالكة، وتخضع لأحكام القانون الخاص ويمكن التصرف فيها بالبيع والتأجير، وهي المقصود بدخل الدولة من أملاكها، أو دخل الدومين الخاص.

2-3: أملاك الدولة الصناعية (الدومين الصناعي): وتشمل ما تملكه وتديره الدولة من المنشآت الصناعية، وتملك الدولة في العديد من البلدان الصناعات التي تؤدي إلى اشباع حاجات عامة ولها أهمية كبيرة بالنسبة لسلامة البلاد وأمنها. مثال ذلك إنشاء الدولة مصانع الأسلحة لتجهيز القوات المسلحة بما تحتاجه من المعدات الحربية وفي هذه الحالة، فإن الدولة لا تقصد من وراء عملياتها الصناعية تحقيق الربح وإنما تقصد تزويد القوات المسلحة بما تحتاجه من الأسلحة حتى لا تضطر إلى شرائها من الأسواق الخارجية وتقوم الدولة أحيانا، بإنشاء مصانع أخرى كمصانع البتروكيميات والأسمدة والصناعات الهيدروكربونية.

2-4: أملاك الدولة المالية (الدومين المالي) : ويقصد بها ما تمتلكه الدولة من الأسهم والسندات، في بعض الشركات والتي تعود عليها بالأرباح، وقد ازداد حجم الدومين المالي في العصر الحديث وذلك رغبة من الدولة في فرض سيطرتها على بعض المشروعات، لتتمكن من توجيهها بما يتفق والمصلحة العامة أو لتوجيه الإستثمارات الخاصة نحو بعض الاستثمارات التي لم تعرف سابقا أو للقضاء على احتكار شركة كانت نقوم باهدار مصالح المستهلكين، وقد أدى اشتراك الدولة في هذه المجالات إلى ظهور ما يعرف بشركات الاقتصاد المختلط حيث أنه يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وتعتبر الأرباح التي تجنيها الدولة من الأسهم والسندات من مصادر الإيرادات الدومين المالي.

3 الإصدار النقدي:

تستطيع الدولة الحصول على مزيد من الإيرادات بواسطة الإصدار النقدي الجديد، فتعهد الدولة إلى البنك المركزي بإصدار النقود الورقية وتحقق عملية الإصدار ربحا للبنك المركزي، وبالتالي ربحا للدولة، لأن البنك المركزي هو بنك الدولة إلا أن على الدولة أن تكون حذرة عند لجوئها إلى هذا المصدر من مصادر التمويل فلا تغالي في عملية الإصدار، ويطلق على هذا الأسلوب في التمويل مسمى " التمويل بالتضخم"[1]

4- القروض العامة:

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تأخذها الدولة من المقرضين سواء كانوا أفرادا أو مصا رف أو شركات وطنية أو أجنبية، مع التزام الدولة برد المبالغ المقترضة ودفع الفوائد المستحقة عنها حسبما يتم الإتفاق عليه، وتقسم القروض إلى عدة أنواع منها القروض الداخلية والقروض الخارجية والقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل والقروض الإختيارية، والقروض الإجبارية.

[1] طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص85

وبخصوص اعتماد الدولة على القروض العامة، كمصدر من مصادر تمويل نفقاتها، فإن الدولة تعتمد عليها أساسا عندما لا تستطيع الإيرادات العادية تغطية نفقاتها، فإنها تستعين بالمصادر الأخرى لتغطية تلك النفقات، فهي قد تستعين بالقروض أو بالإصدار النقدي، فعندما تزداد النفقات على الإيرادات، أو عجز في الموازنة تلجأ الدولة إلى الإقتراض لتغطية هذا العجز[1].

ملخص الفصل:

تعتبر الميزانية وثيقة مالية تبين لنا النفقات الحكومية والإيرادات اللازمة لتغطيتها والأداة الرئيسية التي من خلالها يمكن للدولة تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تعد من طرف السلطة التنفيذية ويصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، كما تعتبر الميزانية أداة من أدوات الساسة المالية، وبالتالي فالميزانية ليست مجرد جدول أو بيان يوضح النفقات العامة للدولة وإيراداتها العامة، بل توضح الخطط والبرامج الاقتصادية التي تتبناها الدولة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تعود بالفائدة على المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من البرامج الاقتصادية التنموية مست جميع المجالات والميادين، كانت قد خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، وفي الفصل الموالي سوف نتعرض لهاته البرامج التنموية والأغلفة المالية المخصصة لها وكيف كان أثر هاته البرامج على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

[1] طارق قدوري مرجع سبق ذكره، ص86

الفصل الثالث:

البرامج التنموية في الجزائر

للفترة

2019-2001

مقدمة الفصل:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على البرامج التنموية، خصوصا بعد تحسن الحالة الأمنية للجزائر بعد سنوات التسعينات، واستفادة الجزائر من مداخيل النفط المرتفعة بعد ارتفاع أسعاره، مما منحها حالة مالية جيدة قامت باستثمارها من خلال مجموعة من المخططات التنموية. عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 أربع برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 - 2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 – 2019

تعد البرامج التنموية والإصلاحية من بين الاستراتيجيات التنموية التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها في اقتصادها، من خلال تخصيص مبالغ تقدر وفقا للقدرة المالية للدولة لتخطط وتنفي ذ مجموعة من البرامج التي تقوم على دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها إلى الأمام

. تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرنامج2001-2004 وهو، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرا خلال الفترة الممتدة 2001-2004، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات - التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي يسجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

المطلب الأول: التعريف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه

ويمكن التطرق لهاذا البرنامج عن طريق تقديم وصف له ثم معرفة ما جاء به هذا البرنامج من مضمون واهداف

الفرع الأول: وصف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيش ي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية .يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية[1]

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية،التي نصت عليها المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 98- 277 المؤرخ في 13 جويلية 1998 ،المتعلق بنفقات التجهيز للدولة،حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال و العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي و التهيئة العمرانية،و تعتبر هذه المخططات و البرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل و تسيير عمليات التجهيز،و تتمثل و البرنامج القطاعي الممركز ، (PSD)و البرنامج القطاعي غير الممركز ، (PCD)هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية[2]

الفرع الثاني: اهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن أصل هذه السياسة مستمد من النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة الركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

[1] عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات انجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي 24(2)، جامعة احمد بوقرة بومرداس، ص177

[2] الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات تجهيز الدولة، الجريدة الرسمية رقم (51) المؤرخ يوم 15 جويلية 1998 , المادة رقم 04

ومن أهم أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي[1]

- تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيش ي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل.
- تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية والتعليم، التعليم العالي، التكوين المهني والصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية.)
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية.

المطلب الثاني: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبعض الإصلاحات

تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعا ت رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطا ع:

الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

جدول رقم 03: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليارد.ج)	النسبة المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	0.2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001

[1] مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري2001-2014 الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ص114

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة 75 % من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة، ليخصص ما نسبته 21.5% و4% من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي لتكملة المشاريع التي انطلق فيها. كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80 % من مبلغ البرنامج، وهذا ا رجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية. وخصص البرنامج ما نسبته21% من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي[1]

الفرع الثاني: الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 67.6 مليار دج. ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم 04: الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليارد.ج)
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.7	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.57

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور دراسة تحليلية-تقيمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010 - 2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 1، 2016، ص: 270

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد05, جامعة قسنطينة، جانفي 2020 , ص41

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة

جدول رقم 05: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة%	27.30	27.30	23.7	17.7
معدل التضخم%	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية 1962 - 2011،) بنك الجزائر، عبر الموقع

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7 % سنة 2001 إلى 5.2 % سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8 %، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.

- انخفاض معدلات البطالة من - 27.30 % سنة 2001 إلى 17.7 % سنة2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

- ارتفاع معدلات التضخم من - 3.5 % سنة 2001 إلى 4.6 % سنة 2004، حيث عرفت سنة 2002 انخفاض للمعدل ب 2.2.

- ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة

- بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج[1]

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص43

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، التكملة للبرنامج السابق الممتد بين (2001 و2004) والمسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات وحرصا من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد والحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامجه، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة (1999 -2004) وفيما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه.

المطلب الأول التعريف ببرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وسيتمثل في إعطاء وصف لهاذا البرنامج ثم ابراز اهم الخصائص بعدها يمكننا معرفة اهم الهداف التي جاء بها البرنامج في الفترة الممتدة من 2005-2009

الفرع الأول: وصف برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدها الجزائر خلال الفترة 1999-2004 وقد أصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو إقرارا من المسؤولين بحدوث نمو إقتصادي في الفترة بين خلال الفترة السابقة ما أسال الحبر كثير حول حقيقة هذا النمو، أهو نمو حقيقي أم راجع إلى بعض الظروف الخارجة عن إمكانيات الجزائر وبين هذا وذاك ما يهمنا نحن هو أن النمو قد حدث فعلا ما جعل السيد رئيس الجمهورية يقرر مواصلة برنامجه الخاص بدعم النمو.

إن تطبيق هذه البرامج وضمان فعاليتها يقتضي تعبئة كافة الطاقات ووجود أوفى قدر ممكن من التناغم والتناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرامج المحلية والجهوية ممثلة في البرنامج البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي للتنمية والبرنامج الجهوي للجنوب، وللهضاب العليا. يشكل برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07 فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة مسعا إضافيا يكمل مسعى التنمية المحلية والبرنامج هذا ذو الجوانب والأبعاد المتنوعة يمتد على خمس سنوات من 2005 إلى2009، ويقتضي لإنجازه غلافا ماليا شاملا يفوق 4200 مليار دج وهذا كونه برنامج واسع النطاق يصبو إلى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب والهضاب العليا[1]

الفرع الثاني: خصائص برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج ب:[2]

-مدته محددة بدقة من بدايته إلى نهايته.

[1] بن احمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكساتها على متغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة تقييمية للفترة الممتدة 2001-2010, مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسة اقتصادية 20(1)، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص92,91

[2] المرجع نفسه، ص93

- .يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج و تصحيح الأخطاء خمس سنوات من 2005-2009

-يتكامل مع البرامج المحلية و الجهوية و لا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة.

-يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا و تأثيرا

- يولي إهتمام كبير للحاجيات المستعجلة ويرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن والتزود بالماء الشروب والتطهير والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي وفك العزلة، ووسائل الإتصال والنقل إلى غير ذلك.

-جاء هذا البرنامج و قد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه،فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات.

-تستطيع الإطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو ولاة أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة وإقتراحها على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج و أهدافه الكلية و ما ينتظر منه من أهداف

الفرع الثالث: اهداف برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وتتمثل اهم أهدافه في[1] :

- تجسيد إطار اقتصادي كلي مستقر ومشجع على النمو.

- تهيئة محيط اقتصادي ذي نوعية من أجل تشجيع تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء من أجل استعادة مكانتها في السوق الوطنية أو تمكينها من التصدير وهذا ملاءمة لمناخ الاستثمار، وتنظيم سوق العمل، تحيد الإستراتيجيات والسياسات القطاعية، نظام محفز ودعم مباشر من الدولة.

-التحكم في تسيير موارد الدولة من أجل توفير و توسيع شروط الاستفادة من المرافق العمومية و كذا نوعية الخدمات المقدمة.

- تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وضمان انسجام هذه السياسة مع تنمية القدرات الإنتاجية البشرية والمادية، وهيكلة الفضاء الاقتصادي بشكل أفضل بما يتصل مع التنمية السريعة للاقتصاد، ومشاريع المنشآت الأساسية الكبرى الجاري إنجازها.

-مواصلة إصلاح مهام الدولة و هياكلها مع السهر على ضمان تناسق و انسجام التدابير الخاصة بالإصلاحات في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية.

-تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الصحة والسكن والتعليم لكل شرائح المجتمع.

-تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود و الطرقات و لعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق. غرب."

-دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي و ذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة.

-تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي و جلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه.

[1] بن احمد لخضر، لباز الأمين، مرجع سبق دكره، ص94

-ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الإتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي و تسهيل المعاملات و الإجراءات

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 06: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور دراسة تحليلية تقيمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010 - 2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، 2016، ص: 271. نقلا عن البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان من خلال (السكن إنجاز مليون وحدة سكنية، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر ب 45.5 %، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي. كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 40.5 %، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة

وقد خصص ما نسبته 4.8 % من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على

قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 % من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال[1]

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة:

جدول رقم 07: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة%	15.3	13.3	13.8	11.3	10.3
معدل التضخم%	1.9	1.8	4.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.45	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات التشغيل حوصلة إحصائية 1962 - 2011، بنك الجزائر عبر الموقع

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

من خلال الجدول السابق يتبين لنا الاتي:[2]

أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 5.1 % سنة 2005 إلى 2.4 % سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008. أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009 وهذا ا رجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1.9 % سنة في2005 إلى 6.1 % سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009 في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21.18 مليار دولار إلى 34.45 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية

انخفض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولي.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق دكره، ص46

[2] المرجع نفسه، ص47

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014

إن الهدف الرئيسي من كل البرامج الاستثمارية السابقة هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، محاولة الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من الأهداف الأساسية. وجاء البرنامج الخماسي في نفس الإطار مع ميزة خاصة تتمثل في غلافه المالي الاستثنائي، والذي كما سبق وذكرنا، لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن.

المطلب الأول التعريف بالبرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014

سيتم التطرق لهاذا الجزء عن طريق تقسيمه لثلاث فروع رئيسية وسيتمثل في إعطاء وصف لهاذا البرنامج ثم ابراز اهم الخصائص بعدها يمكننا معرفة اهم الهداف التي جاء بها البرنامج في الفترة الممتدة من 2010-2014.

الفرع الأول: وصف البرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 ولقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009

وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل

- برنامجا جاريا (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي)

-برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي)[1]

[1] بن الحاج جلول ياسين. شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي2010-2014 وانعكاساته على أداء لاقتصاد الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، ص114

الفرع الثاني خصائص البرنامج البرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات:[1]

-لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تُستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

-عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

-كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

-تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.

-اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل مناثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القبلية والبعدية)

-تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

-وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر2009 ، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.

-إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة. ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل

الفرع الثالث: أهداف البرنامج الخماسي لتنمية 2010-2014

تتمثل اهداف برنامج في[2]:

-دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

-مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.

-تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة ,2010، الجزائر، أكتوبر، 2010، ص40

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010 ، مرجع سبق ذكره، ص50

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

-تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية،

-تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

-الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية

المطلب الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014

قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ست قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 08: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص: 274. نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

من خلال الجدول يتبين لنا [1]

1- دعم التنمية البشرية: وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 20 مليار دج. وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي تولها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورة لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعادة على إثر المأساة الوطنية. ويظهر ذلك جليا في مجال التعليم حيث مُنح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، وكلها من أجل زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة التجهيزات وتحسين التأطير. ونفس

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة , 2010، مرجع سبق ذكره، ص86

الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث مُنح له 619 مليار دج لإنجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة إضافة إلى تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية. أما قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز ملوني سكن بمختلف الصيغ. كما استفاد قطاع الطاقة من 350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز. دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من 380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي.

كل هذا دون أن ننسى مجال تعزيز التماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام (120 مليار د.ج) ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطني (19 مليار دج)، وتثمين النهضة الثقافية من خلال نجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري (140 مليار دج)، وتعزيز وسائل الإعلام العمومية (108 مليار دج)، بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطني (40 مليار دج) التي تأتي لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.

2-تطوير المنشآت الأساسية : خُصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق غرب و 830 من الطرق السريعة وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من 2500كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء، وكذا وتعزيز ثلاث مطارات

أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، من أجل انجاز 17خط للسكة الحديدية (6000 كلم)، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ. كما حظي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج، موجهة خصوصاً لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات

3-تحسين الخدمة العمومية : استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات 103 مقرات للدوائر، و 06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية

وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصاً، لإنجاز110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة

أما قطاع المالية فخُصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة، و50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي. بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة. أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف وتعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4-دعم التنمية الاقتصادية : خُصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

-أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

-أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

-حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.

-حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

-حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي

5- مكافحة البطالة: رُصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة. و130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي. و50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين. و100 مليار دينار لتجسيد "الحكم الالكتروني"

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة

جدول رقم 09: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.3	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.57	0.133	-5.8881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات التشغيل حوصلة إحصائية 1962 - 2011، بنك الجزائر عبر الموقع

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرا ر حيث انتقلت من 10 % سنة 2010 إلى 10.6% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.91 % إلى 8.89 % سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 2.92.%

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 ب 5.881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.73 مليار دولار سنة2014[1]

المبحث الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا- البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015 - 2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143 - 302

المطلب الأول: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

ويمكن وضع تعريف لهاذا البرنامج عبر التطرق لمجموعة من العناصر هم

الفرع الأول: وصف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

كغيره من البرامج والتي ألفت الدولة توزيعها منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري في بداية الألفية الثالثة كبرنامج دعم النمو الاقتصادي(PSRE) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) والتي ساهمت في تدعيم وتقوية المخططات البلدية للتنمية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك. بحيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143 302 وعنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019" ويقيد هذا الحساب في:

- باب الإيرادات: مخصّصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019.
- باب النفقات: النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019[2].

الفرع الثاني: اهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[3]

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص50

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30-12-2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015 , الجريدة الرسمية العدد 78(31-12-2014)، المادة 121

[3] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 51

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛

- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛ ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015 - 2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين

المطلب الثاني مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم 10: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019

	2015	2016	المجموع	النسبة المئوية
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	307.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	48.5	0.8
المنشآت القاعدية اقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	302.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	4.3
عمليات برأس المال	464.6	239	703.2	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس – جانفي 2020

من خلال الجدول السابق يتبين لنا[1]

قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو

[1] هدى بن محمد ، مرجع سبق ذكره ص 53,52

الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات براس مال)مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ(ب 11.8 % من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر ب6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثي ا ر بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب، 54% وهذا ا رجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف

المطلب الثالث: تحليل الوضعية الاقتصادية ي ظل هذا البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم11 : تطوربعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.7	3.3
معدل البطالة	سبتمبر 11.2	افريل 9.9 سبتمبر 10.5
معدل التضخم	4.87	5.04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.45	-26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس – جانفي 2020

من خلال الجدول السابق نلاحظ [1]

انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إل ى 10.5% في سبتمبر ، 2016 ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي ، 2016 أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض.

بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة، 22% كما تاجع أمام الأورو بنسبة % 9.3 سنة ، 2015 ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.2% أمام الدولار

[1] هدى بن محمد ، مرجع سبق ذكره ص 54

الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة ، (0.6%) وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوا ت اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستم ر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبطا لإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي2015-2019

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صنا ديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة. ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم، 302 - 120، 302 - 115، 302-143، 302-134 بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 302-145

حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد فيهذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابا ت التخصيص الخاص رقم 302 - 143 ، 302 - 134 ، 302 - 120 ، 302 - 115 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار لمسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر

ملخص الفصل:

لقد اعتمدت الجزائر خلال مسارها التنموي على عدة ب ا رمج تنموية أساسية عرفت بالبرامج التنموية، انطلقت سنة 2001 بعد تحسن الحالة المالية للج ا زئر بعد استفادتها من ريع النفط الذي عرف ارتفاعات قياسية مما سمح لها بالتخلص من برامج صندوق النقد الدولي والمديونية التي كانت تلاحقها. عرف برنامج تنموي باسم "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" وامتد من 2001 إلى 2004 وقد سجل نتائج جيدة تمثلت أساسا في ارتفاع معدل النمو وانخفاض معدلات البطالة والتضخم، مما شجع الجزائر على مواصلة الطريق فقامت بتخصيص برنامج ثاني عرف ب "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "للسنوات 2005-2009 والذي اعتبر أهم برنامج مر على تاريخ الجزائر خصوصا من حيث قيمته المالية التي دعمت لاحقا ببرامج أخرى تخص الهضاب العليا ومناطق الجنوب مما جعله استثمارا ضخما. ثم تلي هذا البرنامج مخطط آخر عرف ب "مخطط الخماسي للتنمية "2010-2014 والذي اهتم أساسا بالتنمية البشرية من خلال تدعيم قطاعات التعليم والسكن والخدمة العمومية مما حسن من المستوى المعيشي للأفراد.

الخاتمة عامة

لقد صاحب مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر العديد من الصعوبات والتناقضات الأمر الذي أثر على نجاح مسار العملية التنموية فبالرغم من الأغلفة المالية المخصصة والتي بلغ إجمالها خلال فترة الدراسة حوالي 531.7 مليار دولار، ورغم ما تمتلكه من ثروات طبيعية هائلة إلا أن الجزائر لم تحقق إلى حد الآن الهدف الأساسي من البرامج والخطط التنموية والمتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية تعمل على تحسين معيشة الأفراد أو نصطلح عليه بالتنمية الشاملة وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى بعض النتائج والتوصيات والتي سنقوم بعرضها بعد أن نقوم باختبار صحة الفرضيات السابقة.

اولا: اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو كونها تمس جميع قطاعات الاقتصاد في حين أ، النمو لا يستوجب ذلك وبالتالي هناك اختلافات جوهرية بينهما فالتنمية الاقتصادية تركز على الدخل الفردي في حين أن النمو يركز فقط على الدخل القومي.

الفرضية الثانية: يؤثر الانفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية فتحسين حياة الأفراد وتحقيق الرفاهية وضمان مستوى معيشة أفضل يكون عن طريق التوسع في الأنفاق الاستهلاكي، وذلك بالإنفاق على الصحة والتعليم أما تحسين وضعية الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته الانتاجية فالسبيل إلى ذلك هو التوسع في النفقات الاستثمارية.

الفرضية الثالثة: كان تأثير البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الألفية الثالثة تأثيرا ايجابيا ،لكنها حققت معدلات نمو ضعيفة مقارنة مع حجم المبالغ التي صرفت لأجلها، فعلى سبيل المثال حقق البرنامج الأول المتمثل في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي معدل نمو قدر في عام 2004 ب 2.6% مقارنة مع الغلاف المالي المقدر ب 7 مليار دولار أضف إلى ذلك أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برامج التنمية وبقي فقط قطاع المحروقات هو الممول الرئيسي للعمليات التنموية، ففي عام 2007 شهد معدل النمو تراجعا ملحوظا بسبب تراجع أسعار النفط.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا المتواضع هذا توصلنا إلى جملة من النتائج والتي تعتبر بمثابة إجابات على الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

1- الاقتصاد الجزائري مازال مبنيا على قطاع المحروقات والذي تعرف أسعاره تذبذبا في السوق العامي الأمر الذي يؤثر على صيرورة البرامج وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها وهذا يعني عدم الوصول إلى مايسمى بمرحلة التنويع الاقتصادي.
2- أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تمس البنى التحتية والتي تتطلب مبالغ مالية ضخمة من شأنها أن تساهم في رفع معدلات النمو وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.
3- الانفاق الحكومي لم يساهم في ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات وهو ما يؤدي إلى عدم تجنب ميزان المدفوعات للهزات الناتجة عن الازمات المالية فزيادة الانفاق ساهم في زيادة حجم الواردات مما أدى إلى عجز الجهاز الانتاجي في استيعاب الطلب الاستهلاكي.
4- تبقى النتائج المحققة في ظل اته البرامج التنموية متواضعة مقارنة مع حجم الأغلفة المالية والإمكانيات التي سخرتها الدولة.
5- يعتبر الانفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية وعنصر مهم لتحريك الطلب الفعال ومستوى الاستخدام وهو ما يسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
6- النفقات العامة هي وسيلة أساسية تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أكمل وجه وبالتالي تحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.

ثالثا: التوصيات والمقترحات:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا توصلنا لجملة من الاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

1- ضرورة ترشيد النفقات العامة من أجل محاربة الفساد وتجنب تبذير المال العام.

2- العمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الصناعات المحلية بهدف زيادة الانتاج المحلي وتطويره والاتجاه تدريجيا نحو التصدير من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات مما يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل.

3- ضرورة الاهتمام بقطاع الفلاحة والزراعة والتي تعد من أهم القطاعات المنتجة ولما له من أهمية اقتصادية تتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

4- فتح المجال للشراكة مع الأجانب عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية – مع ضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية- الأمر الذي يساهم في تدعيم الانتاج المحلي بالخبرات الاجنبية ولا يكون دلك إلا عن طريق تبني سياسة إدارية بحثه ومحاربة البيروقراطية والقضاء على العراقيل التي غالبا ما أدت إلى عزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر.

5- الزيادة في حجم الانفاق على مجال التعليم العالي والبحث العلمي، نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة ورفع معدلات النمو كما هو الحال في الدول المتقدمة، التي تخصص مبالغ مالية معتبرة في هذا المجال مقارنة بالدول النامية.

6- محاربة التهرب الضريبي عن طريق إصلاح المنظومة الضريبية وتطوير سياسات ضريبية مع تشديد الصرامة في إجراءات التحصيل من أجل زيادة الوعاء الضريبي.

7- عصرنة قطاع البنوك وتطوير وتحديث المعاملات البنكية وجعلها تتماشى مع المعاملات البنكية العالمية مع فتح المجال للبنوك الاسلامية.

8- الاهتمام بالاستثمار في قطاع السياحة وهو ما يساهم في جلب العملة الصعبة.

9- العمل على تنمية ودعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في القطاعات المنتجة الأمر الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل دائمة، وهذا يكون عن طريق تقديم تحفيزات كتخفيض للضرائب وغيرها.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب :

1. اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية نظرية التنمية والنمو استراتيجيات التنمية طبعه 2 دار الهدى، الجزائر 1997
2. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن
3. بد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والماليّة العامّة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن
4. بسام الحجار العلاقات الاقتصادية الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت لبنان الطبعة الاولى 2003
5. بن قانه اسماعيل محمد اقتصاد التنمية نظريات ونماذج استراتيجيات دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة 1 عمان 2012
6. جمال حلاوه وعلي صالح مدخل إلى علم التنمية دار الشروق للنشر والتوزيع عمان 2010
7. الحداد عوض للاوجه المكانية للتنمية الاقليمية دار الأندلس للنشر والتوزيع الإسكندرية مصر 1993
8. حسف عبد الكريم ومحمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ،64 ،2007
9. حسن عبد الكريم سلوم، الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007،
10. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة
11. د. محمد فوزي ابو السعود مقدمة في الاقتصاد الكلي الدار الجامعية الإسكندرية 2004
12. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر،
13. صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992
14. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،
15. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، سبتمبر ،2014
16. عبد الرحمن يسري مقدمة في الاقتصاد الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2008
17. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامّة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،
18. عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في تنمية الدار الجامعية الإسكندرية طبعة 2003
19. عبد الكريم صادق، بركات يونس، أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، دار الجامعية، بيروت 1973
20. عرفان تقي الحسيني التمويل الدولي دار المجد للنشر والتوزيع عمان طبعة 1999
21. علي الشرفات ,التنمية الاقتصادية في العالم العربي دار جليس الزمان عمان 2010
22. علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، دار عالم الكتب، الكويت
23. علي العطار للتنمية الاقتصادية والبشرية دار العلوم العربية بيروت 2005
24. فريد النجار للاستثمار والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة مصر 2000
25. كامل العلوي كاظم الفتلاوي حسين لطيف كاظم الوبيدي مبادئ علم الاقتصاد دور الصفا عمان الأردن ط2013

26. كامل بكري التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1986
27. مالكوم جينز وآخرون اقتصاديات التنمية دار المريخ المملكة العربية السعودية لم يذكر سنة النشر
28. محمد ألبنا، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2009
29. محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر ولتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2014.
30. محمد عباس محرزي، اقتصاديات الماليّة العامّة، النفقات العامّة الإيرادات العامّة الميزانية العامّة للدولة، ديوان المطبوعات لجامعية، الساحة مركزية، بن عكنون الجزائر، 2003،
31. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
32. محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007،
33. محمد عبد العزيز عجمية ايمان عطية ناصف علي عبد الوهاب التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية الإسكندرية 2007
34. محمد عبد العزيز عجمية عبد الرحمن يسري التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها دار الجامعة الإسكندرية مصر 1999
35. محمد عبد العزيز عجمية مقدمة في تنمية والتخطيط دار النهضة للطباعة والنشر بيروت 1983
36. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون مذكرات التنمية والتخطيط القاهرة كلية الادارة والاقتصاد الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2008
37. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام. مبادئ المالية العامة، ط1 ، دار المسيرة، عمان الأردن،2007
38. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007
39. محمود عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الإسكندرية،2006
40. مخلوفي عبد السلام،العرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري2001-2014 الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي
41. مدحت القريشي التنمية الاقتصادية دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2017
42. نعمة الله نجيب ابراهيم اسس علم الاقتصاد مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية طبعة 2000
43. وليد الحيوشي أسس التنمية الاقتصادية دار جليس عمان 2008

مجلات :

1. بن احمد لخضر، لباز الأمين , الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكساتها على متغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة تقييمية للفترة الممتدة 2001-2010, مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسة اقتصادية 20(1), جامعة زيان عاشور الجلفة
2. سامي زعباط: أستاذ محاضر في جامعة جيجل عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآلية علاجها مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. عدد خاص من مجلد رقم اثنين أبريل 2018

3. عرقوب نبيلة, مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري و اليات انجاحها , مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي 24(2) , جامعة احمد بوقرة بومرداس
4. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور دراسة تحليلية-تقيمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010 - 2014 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
5. معمري بن عيسى التنمية تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات وتحقيقها في الدول النامية مجلة أبحاث جامعة الاغواط العدد خمسه أبريل 2018
6. مقال بعنوان التنمية الاقتصادية لم يذكر الكاتب ولم تذكر السنة مستخرج من موقع www.4shared.com.
7. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2019 ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد05, جامعة قسنطينة ,جانفي 2020

مذكرات :

1. اوكيل حميده دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بوقرة محمد بومرداس 2015
2. جميله معلم تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة واحد 2017
3. حلمي إبراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه فلسفة في علم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2004
4. خالد عياده نزال عليمات انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن أطروحة لنيل شهادة محاضرات دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ثلاثة 2015
5. خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2011-2014
6. سلوى عبد الرحمن العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006.
7. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،2016
8. عز الدين بوحبل المؤسسات المالية الدولية وأشكالها لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التمويل الدولي 2010/2009
9. قنادره جميلة الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جماعه ابي بكر بلقايد تلمسان 2018

10. مرام تيسير مصطفى دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية مذكرة شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة 2012
11. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة دكتوره تخصص تسير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010
12. مكي عمارية أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2017/1986 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مستغانم 2017 2018

التقارير:

1. الامم المتحدة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015
2. تقرير صندوق النقد الدولي 2018 بعنوان لمحة عن صندوق النقد الدولي صحيفة الوقائع واشنطن

جرائد:

1. الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية ,المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات تجهيز الدولة ,الجريدة الرسمية رقم (51) المؤرخ يوم 15 جويلية 1998 , المادة رقم 04
2. -الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية , القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30-12-2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015 , الجريدة الرسمية العدد 78(31-12-2014) , المادة 121

بيانات :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة , 2010 ،

المواقع الالكترونية:

2. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ
3. www.4shared.com
4. https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

.محاضرات:

1. بضياف عبد المالك محاضرات في مقياس التمويل الدولي موجهة لطلاب سنة اولى ماستر علوم اقتصاديه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعه قالمه 2018 2019
2. تنقون وفاء. محاضرات في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية مطبوعة جامعية لم تذكر الجامعة2020/2019
3. محمد العربي شاكر محاضرات في تمويل التنمية الاقتصاديةجامعة محمد خيضر بسكرة 2006